

التقرير السنوي لحقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2020

موجز تنفيذي

تعتبر الجزائر جمهورية ذات تعددية حزبية يُنتخب رئيسها، رئيس الدولة، عن طريق الاقتراع الشعبي لعهدة قدرها خمس سنوات. ويتمتع الرئيس بالسلطة الدستورية لتعيين وإقالة أعضاء مجلس الوزراء والوزير الأول الذي هو رئيس الحكومة. استوجب تعديل دستوري سنة 2016 على الرئيس التشاور مع الأغلبية البرلمانية قبل تعيين الوزير الأول. تولى الرئيس عبد المجيد تبون منصبه بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في شهر ديسمبر 2019، والتي شهدت مشاركة قرابة 40% من الناخبين، وهذا في أعقاب مظاهرات شعبية حاشدة (معروفة باسم "الحراك") طيلة سنة 2019، والتي طالبت بإصلاحات ديمقراطية. وصف مراقبون الانتخابات بأنها منظمة بشكل جيد وأنها أجريت دون مشاكل أو تجاوزات كبيرة، لكنهم لاحظوا وجود قيود على الحريات المدنية خلال فترة الانتخابات وغياب الشفافية في إجراءات فرز الأصوات.

تقاسم مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام كل من قوات الدرك الوطني التي تضم 130,000 فرد، والتي تؤدي وظائف الشرطة خارج المناطق الحضرية تحت رعاية وزارة الدفاع الوطني، والمديرية العامة للأمن الوطني أو الشرطة الوطنية المكونة من 200,000 فرد، التابعة لوزارة الداخلية. يعتبر الجيش مسؤولاً عن الأمن الخارجي، وحراسة حدود الدولة، كما لديه بعض المسؤوليات الأمنية الداخلية. حافظت السلطات المدنية عموماً على سيطرة فعلية على قوات الأمن. نقلت وزارة العدل أنه لم تتم مقاضاة أو إدانة أي مسؤولين مدنيين أو أمنيين أو عسكريين بارتكاب التعذيب أو غيره من أشكال المعاملة السيئة. وقد ارتكب عناصر من قوات الأمن بعض الانتهاكات.

أجرت الجزائر استفتاء على الدستور يوم 1 نوفمبر. وقال الرئيس وأنصار الاستفتاء بأن الدستور الجديد سيحدث توازناً أكثر في السلطات بين الرئيس والبرلمان. ويعتقد المعارضون أن المسودة ستزيد في ترسیخ السلطة الرئاسية ولم تتضمن إصلاحات كافية في مجال الحكومة وحقوق الإنسان. تمت المصادقة على التعديل الدستوري بنسبة 66.8 في المائة من المؤيدین ونسبة مشاركة قدرها 23.7 في المائة، وهو ما اعتبره المراقبون دقيقاً.

من بين القضايا الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان ما يلي: الاعتقال التعسفي؛ والسجون السياسية؛ وغياب استقلالية وحياد القضاء؛ و التدخل غير القانوني في الخصوصية؛ وكذا القيود الخطيرة على حرية التعبير والصحافة، بما فيها القوانين الجنائية حول التشهير، واعتقال الصحفيين، وحجب المواقع؛ بالإضافة إلى التدخل الكبير في حرية

الجمع السلمي وتكون الجمعيات والانضمام إليها؛ والإعادة القسرية للاجئين إلى بلد قد يواجهون فيه تهديداً لحياتهم أو حرية معيشتهم؛ والفساد؛ وعدم التحقيق في العنف ضد المرأة ومحاسبة الجناة؛ والاتجار بالبشر؛ وكذلك تجريم السلوك الجنسي المثلي بالتراضي؛ والقيود الكبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات؛ وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

اتخذت الحكومة خطوات للتحقيق مع المسؤولين العموميين الذين ارتكبوا مخالفات، ولا سيما تلك المتعلقة بالفساد، أو ملاحقة ملحوظتهم ومعاقبتهم. وظل إفلات كل من مسؤولي الشرطة والأمن من العقاب يمثل مشكلة، إلا أن الحكومة قدمت معلومات عن الإجراءات المتخذة ضد المسؤولين المتهمين بارتكاب مخالفات.

القسم 1: احترام سلامة الفرد، بما في ذلك التحرر من:

أ-الحرمان التعسفي من الحياة أو غيرها من عمليات القتل غير القانونية أو التي وراءها دوافع سياسية:

لم ترد أية تقارير خلال السنة تفيد بأن الحكومة أو أعوانها ارتكبوا عمليات قتل تعسفية أو غير قانونية. أكملت الحكومة تحقيقها في وفاة المدعو رمزي بطو في أفريل 2019، و الذي قيل إن الشرطة قامت بضاربه في طريقه إلى منزله وهو عائد من الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الجزائر العاصمة. وتوفي بطو بعد أسبوع من الحادث. جاء في التقرير أن سبب الوفاة "غير محدد"، مما دفع السلطات إلى إصدار أمر بالتحقيق، ولم تصرح الحكومة عن نتائج التحقيق.

لم تتحقق الحكومة في وفاة كمال الدين فخار في مايو 2019، والذى توفي في الحبس المؤقت بعد إضراب عن الطعام دام قرابة 60 يوماً بعد اعتقاله في مارس 2019، على الرغم من المطالب المستمرة من المنظمات غير الحكومية وعائلة فخار بإجراء تحقيق.

بـ. الـاخـتـفـاءـات

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء تسببت فيها السلطات الحكومية بشكل مباشر أو بالنيابة عنها.

ج. التعذيب وغيرها من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية، اللانسانية أو المهينة.

يحظر القانون التعذيب، وينص على عقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين 10 سنوات و20 سنة ضد أعضاء الحكومة المدانين بالتعذيب. وأفاد نشطاء حقوق الإنسان أن الشرطة استخدمت القوة المفرطة في بعض الأحيان ضد المشتبه بهم، بما في ذلك المنشآت الدينية، والتي قد تصل إلى حد التعذيب أو المعاملة المهينة.

ولم تقدم وزارة العدل أرقاماً تتعلق بمقاضاة ضباط الشرطة لسوء المعاملة خلال السنة. وقد أكدت منظمات غير حكومية محلية ودولية أن الإفلات من العقاب في قوات الأمن كان مشكلة.

ظروف السجن ومرافق الحبس:

وردت بعض التقارير الهامة عن الإساءة النفسية والجسدية في مراكز الحبس، والتي أثارت قلقاً بشأن حقوق الإنسان. وعبر محامون وناشطون في مجال حقوق الإنسان عن قلقهم بشأن إدارة إجراءات الكوفيد-19 في السجون.

توفي موسى بن حمادي، الوزير السابق وعضو جبهة التحرير الوطني، في 17 جويلية بسبب كوفيد-19 في سجنه. وكان بن حمادي قد وضع في الحبس المؤقت في سجن الحراش منذ سبتمبر 2019 كجزء من التحقيق في فساد تورطت فيه الشركة المحلية للتكنولوجيا الفائقة "كوندور" للإلكترونيات. وبحسب شقيق بن حمادي، فقد أصيب بالفيروس في 4 جويلية، ولم يُنقل إلى مستشفى في الجزائر العاصمة إلا في 13 جويلية.

ووضعت السلطات بعض المحبوبين مؤقتاً في الحبس الانفرادي المطول. واحتجزت السلطات كريم طابو، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي غير المعتمد، في الحبس الانفرادي منذ اعتقاله في سبتمبر 2019 حتى إطلاق سراحه في جويلية. واتهمته السلطات بتوزيع منشورات أو مطبوعات أخرى من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية.

أحالت السلطات رجل الأعمال رشيد نكاز، رئيس حزب حركة الشباب والتغيير والمرشح الرئاسي السابق، على محكمة الجنائيات في 29 جويلية. واحتجزته الحكومة في الحبس الانفرادي بسجن القليعة بعد اعتقاله في ديسمبر 2019. وفي نوفمبر 2019، دعا نكاز إلى القضاء "بكلاشنكوف" على جميع البرلمانيين الذين خططوا للتصويت لقانون المحروقات.

يحظر قانون العقوبات حبس المشتبه بهم في أية منشآت غير مخصصة لهذا الغرض ومصرح بها إلى قاضي التحقيق، الذي له الحق في زيارة هذه المنشآت في أي وقت.

الحالة الصحية: في سنة 2019، كان عدد السجناء في أربعة سجون (من أصل 49 على المستوى الوطني) يزيد بنسبة تتراوح ما بين 7 و10% في المائة من طاقتها الاستيعابية، وفقاً لوزارة العدل، التي أفادت أيضاً أن إجمالي عدد السجناء بلغ 65,000 شخصاً. ويتمتع الإرهابيون المدانون بنفس الحقوق التي يتمتع بها السجناء الآخرون، إلا أنهم محتجزون في سجون بدرجات متباينة من الأمان، تحدد بمدى الخطورة التي يشكله هؤلاء السجناء.

الجزائر

تفصل سلطات السجن الأشخاص الضعفاء عن غيرهم لكنها لا تراعي في ذلك التوجه الجنسي للسجناء. لم تكن هناك حماية قانونية في السجن للمثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسي والتحولين جنسياً وثنائي الجنس، إلا أن السلطات صرحت بأن الحماية المدنية تشمل جميع السجناء بغض النظر عن التوجه الجنسي.

استخدمت الحكومة منشآت خاصة بالسجناء الذين لا تتعدي أعمارهم 27 سنة. حافظت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التابعة لوزارة العدل على مختلف فئات السجون التي تفصل السجناء بحسب طول الأحكام الصادرة بحقهم. واعترفت الحكومة أن بعض منشآت الحبس كانت مكتظة، لكنها قالت إنها استخدمت بدائل عن السجن مثل إطلاق سراح السجناء مع وضع أسوار إلكترونية عليهم، وكذا إطلاق السراح المشروط، واستبدال أحكام السجن بالخدمة المجتمعية الإلزامية بغية الحد من الانتظار. وقالت وزارة العدل إن أحجام الزنزانات تجاوزت المعايير الدولية التي حدتها قواعد "نيلسون مانديلا" التابعة للأمم المتحدة. وقد عزا بعض المراقبين، ومن فيهم مسؤولو حقوق الإنسان المعينون من قبل الحكومة، الانتظار في منشآت الحبس المؤقت إلى الاستمرار في الاستخدام المفرط للحبس المؤقت.

تنقل السلطات بصفة عامة الموضوعين رهن الحبس المؤقت، بعد عرضهم أمام النيابة العامة، إلى السجون عوض البقاء عليهم في منشآت حبس منفصلة. وقالت الحكومة أنه تم الإبقاء عادة على بعض الموضوعين رهن الحبس المؤقت في زنزانات منفصلة عن تلك التي تضم نزلاء السجون.

الإدارة: أفادت المديرية العامة للأمن الوطني بأنها أجرت تحقيقات في 83 ادعاء بسوء المعاملة واتخذت إجراءات إدارية ضد الضباط الذين اعتبرت أنهم ارتكبوا مخالفات. أفاد عمال دينيون أنهم تمكنا من مقابلة السجناء خلال السنة وسمحت السلطات للمحبسين بممارسة الشعائر الدينية. كما أفادت المديرية العامة للأمن الوطني أنها أجرت 14 دورة تكوينية مركزة على حقوق الإنسان لفائدة 1,289 ضابط شرطة خلال هذه السنة.

المراقبة المستقلة: سمحت الحكومة للجنة الدولية للصليب الأحمر والمراقبين المحليين لحقوق الإنسان بزيارة السجون ومراكز الحبس. وزار موظفو اللجنة الدولية للصليب الأحمر السجون، ومراكز الشرطة والدرك التابعة لاختصاص وزارة العدل، كما زاروا مركز حبس تدبره وزارة الداخلية. كما نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورات تكوينية تناولت فيها معايير حقوق الإنسان المتعلقة بإجراءات اعتقال الأشخاص وحبسهم واستجوابهم، وهي دورات لفائدة الشرطة القضائية من المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني بالإضافة إلى القضاة.

التحسينات: خففت السلطات من الاكتظاظ عبر استخدام مراكز الحد الأدنى من الأمان التي تتيح للسجناء العمل، وعبر استخدام المراقبة الإلكترونية. أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه قام بزيارات عديدة للسجون وأن ظروف السجون المتعلقة بكورونا كانت محوراً مهماً في أعمال المجلس. وأفاد مكتب حقوق الإنسان التابع للمديرية العامة للأمن الوطني، الذي أنشئ سنة 2017، أنه نظم ندوات وورشات عمل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي غير الحكومية لتقديم تكوين إضافي في مجال حقوق الإنسان لموظفيه. رفعت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من حصول السجناء على الرعاية الطبية وذلك عبر تقديم خدمات محددة للمحبوسين في بعض المستشفيات على الصعيد الوطني، لتشمل هذه الرعاية الطبية علاج مرض السل والسرطان. كما رفعت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج حدود التحويلات البنكية الأسبوعية من 1500 (12.50 دولاراً أمريكياً) إلى 2500 دينار (20.83 دولاراً أمريكياً)، مما أتاح للسجناء الحصول على المزيد من المال حتى يتمكنوا من شراء السلع الأساسية في السجن.

د. الاعتقال أو الحبس التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والحبس التعسفين. ويحق للمحبوس الطعن في أمر الحبس المؤقت الصادر عن المحكمة، وفي حالة الإفراج عنه، يحق له طلب تعويض من الحكومة. ومع ذلك، يبقى الإفراط في استخدام الحبس المؤقت يمثل مشكلة. ترافق ارتفاع وتيرة الحبس المؤقت مع بداية حركة الاحتجاج الشعبي في فيفري 2019. وأفاد الاستعراض الدوري الشامل لسنة 2017، حسب أحدث الإحصاءات المتاحة، أن 10% من السجناء كانوا رهن الحبس المؤقت. قامت قوات الأمن بشكل روتيني باعتقال الأفراد الذين شاركوا في الاحتجاجات غير المرخص لها. وصرح الأفراد الذين تم اعتقالهم أن السلطات احتجزتهم لمدة ثمان ساعات قبل الإفراج عنهم دون توجيه لهم إليهم.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحبوسين:

وفقاً للقانون، يجب على الشرطة أن تحصل على استدعاء من النيابة العامة لطلب من المشتبه به أن يمثل أمام مركز الشرطة للاستجواب الأولي. هذا الاستدعاء، يسمح للشرطة أن توقف المشتبه به لمدة لا تزيد عن 48 ساعة. وتستخدم السلطات أيضاً الاستدعاء لتبلغ وطلب من المتهم والضحية حضور جلسة محكمة أو جلسة استماع. ويجوز للشرطة أن تجري عمليات اعتقال دون أمر قضائي إذا شاهدت الجريمة. وأفاد المحامون بأن السلطات نفذت عادة إجراءات لاستصدار الأوامر القضائية والاستدعاءات بشكل صحيح.

الجزائر

وإذا احتاجت السلطات أزيد من فترة الـ 48 ساعة لجمع أدلة إضافية، يجوز لها أن تمدد وقت حبس المشتبه به تحت النظر لدى الشرطة مع إذن من النيابة العامة في الحالات التالية: يمكن تمديد مدة الحبس مرة واحدة إذا كانت التهم تتعلق بهجوم على أنظمة معالجة البيانات؛ كما يمكن تمديدها مرتين إذا كانت التهم تتعلق بأمن الدولة؛ ثلاثة مرات، للتهم المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتبييض الأموال وغير ذلك من الجرائم المتصلة بالعملات؛ ويمكن تمديدها خمس مرات لمدة أقصاها 12 يوما فيما يتعلق بالتهم المتصلة بالإرهاب والأنشطة التخريبية الأخرى. وينص القانون على أنه يسمح للمحبوسين فورا الاتصال بأحد أفراد عائلتهم وتلقي زيارة، أو الاتصال بمحام.

ويتيح القانون للمحبوسين الحق في مقابلة محام لمدة 30 دقيقة إذا تم تمديد فترة الحبس فوق فترة الـ 48 ساعة الأولية. وفي هذه الحالات، تسمح السلطات للشخص الذي تم ايقافه بالاتصال بمحام بعد انقضاء نصف المدة المضافة. يجوز أن تتقدم النيابة العامة بطلب إلى قاض بتمديد المدة قبل أن يتمكن الأفراد المعنقولون من الاتصال بمحام. يكون مثول المشتبه بهم أمام المحكمة في قضايا الإرهاب علينا. وفي نهاية فترة الحبس، يحق للمحبوس أن يطلب فحصا طبيا يقوم به طبيب يختاره ضمن اختصاص المحكمة. وإذا تعذر ذلك، تعين الشرطة القضائية طبيبا. تُدخل السلطات الشهادة الطبية في ملف المحبوس.

وفي غير الجنائيات، وحالات الأفراد المحبوسين بتهمة الإرهاب وغير ذلك من الأنشطة التخريبية التي تتجاوز فترة 12 يوما بالإضافة إلى أي تمديد مأذون به، يدعى القانون إلى الإفراج عن المشتبه بهم في حرية مؤقتة، ويشار إليها بـ "الرقابة القضائية" أو يتم الإفراج عنهم بناء على تعهد شخصي "بانتظار المحاكمة". وبموجب وضع الحرية المؤقتة، أخضعت السلطات المشتبه بهم لالتزامات مثل المثول دوريًا أمام مركز الشرطة في منطقتهم، وقف الأنشطة المهنية المتصلة بالجريمة المزعوم ارتكابها، تسليم جميع وثائق السفر، وفي بعض الحالات المتصلة بالإرهاب، الإقامة في عنوان متفق عليه. وينص القانون على أنه يجوز أن يطلب من الأجانب تقديم كفالة كشرط للإفراج عنهم في وضع الحرية المؤقتة، بينما يمكن إطلاق سراح المواطنين الجزائريين في وضع الحرية المؤقتة دون دفع كفالة.

نادرًا ما رفض القضاة طلبات تمديد فترة الحبس المؤقت، والتي يمكن الطعن فيها. وفي حالة اسقاط الحبس، يحق للمدعى عليه أن يطلب تعويضا. وكان لمعظم المحبوسين إمكانية الوصول الفوري إلى محام من اختيارهم كما ينص عليه القانون، وقدمت الحكومة المشورة القانونية للمحبوسين المعوزين. ووردت تقارير تفيد بأن السلطات حبس بعض الأشخاص دون إمكانية الوصول إلى محاميهم وقيل أنهم تعرضوا لسوء المعاملة الجسدية والعقلية من طرفها.

الاعتقال التعسفي: على الرغم من أن القانون يحظر الاعتقال والحبس التعسفيين، إلا أن السلطات استخدمت أحياناً أحكاماً مبهمة الصياغة، مثل "التحريض على التجمع غير المسلح" وـ"إهانة هيئة حكومية"، لاعتقال وحبس الأفراد الذين يعتبرون مخلين بالنظام العام أو ينتقدون الحكومة. وانتقدت منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى القانون الذي يحظر التجمعات غير المرخص لها، ودعت إلى تعديله بحيث لا يتطلب سوى التصريح بدلاً من طلب الحصول على إذن. وأشار هؤلاء المراقبون، من بين آخرين، إلى القانون باعتباره مصدراً جوهرياً للاعتقالات التعسفية التي تهدف إلى قمع النشاط السياسي. اعتقلت الشرطة المتظاهرين على مدار السنة بسبب مخالفة القانون ضد التجمعات العامة غير المسجلة.

ووفقاً للتسيقية الوطنية لتحرير المعتقلين، حبس ما لا يقل عن 44 شخصاً بشكل تعسفي بسبب التعبير عن آرائهم، وكان عدد منهم في الحبس المؤقت في 25 أكتوبر.

وفي 1 مارس، اعتقلت الشرطة الناشط الحقوقى المدعو إبراهيم دواجي في الجزائر العاصمة. وفي 19 مارس مثل دواجي أمام قاض في محكمة بالجزائر العاصمة. لم تبلغ السلطات مهامي، وصدر في حقه أمر قضائي من قاضي التحقيق. في 9 أبريل، حُكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة مالية قدرها 50,000 دينار جزائري (حوالي 450 دولاراً أمريكياً) بسبب مقطع فيديو نشره على الإنترنت، أين انتقد ظروف حبسه بعد احتجازه في الحبس المؤقت لمدة ثلاثة أشهر سنة 2019.

وفي 11 من فبراير، أفرجت السلطات عن النائبة البرلمانية السابقة لوبيزة حنون، رئيسة حزب العمال. في مאי 2019، أدانت محكمة عسكرية حنون وحكمت عليها بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة "التآمر ضد سلطة الدولة". وقد انتقدت مختلف منظمات حقوق الإنسان استخدام الحكومة للمحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين.

الحبس المؤقت: ظل الحبس المؤقت يمثل مشكلة. ويعتقد مراقبون غير حكوميون أن المحبوسين مؤقتاً شكلوا جزءاً معتبراً من مجموع المحبوسين والسجناء ولكن لم تتوفر لديهم إحصاءات محددة. وحسب وزارة العدل، لغاية 29 أكتوبر، كان ما يقرب من 18% من نزلاء السجون في الحبس المؤقت، أي بزيادة قدرها 12% مقارنة بسنة 2019.

ويحدد القانون أسباب الحبس المؤقت وينص على أنه قبل أن يتم فرضه، يجب على القاضي تقييم مدى خطورة الجريمة وما إذا كان المتهم يشكل تهديداً للمجتمع أو خطر الفرار. نادراً ما رفض القضاة طلبات النيابة العامة لتمديد فترة الحبس المؤقت. وكان لمعظم المعتقلين وصول سريع لمحام من اختيارهم كما هو منصوص عليه في القانون،

الجزائر

وقدمت الحكومة المشورة القانونية للمحبوسين المعوزين. ومع ذلك، أكد نشطاء حقوق الإنسان ومحامون أن بعض المحبوسين قد احتجزوا دون السماح لهم بالوصول إلى محامين.

يحظر القانون الحبس المؤقت في الجرائم التي تكون عقوباتها القصوى السجن لمدة أقل من ثلاثة سنوات، باستثناء المخالفات التي أدت إلى الوفاة أو الأشخاص الذين يعتبرون "تهديدا للنظام العام". وفي هذه الحالات، يحد القانون من الحبس المؤقت لمدة شهر واحد. وفي جميع القضايا الجنائية الأخرى، لا يجوز أن يتجاوز الحبس المؤقت أربعة أشهر. زعمت منظمة العفو الدولية أن السلطات حبست أحياناً أفراداً بهم تتعلق بالأمن لمدة أطول من المدة المحددة بـ 12 يوماً.

في 2 جانفي، أفرجت قوات الأمن عن لخضر بورقة، أحد رموز حرب التحرير، من الحبس المؤقت. اعتقلت السلطات بورقة في جوان 2019 واتهمته بـ "إضعاف الروح المعنوية للجيش واذرائه". قامت السلطات بوضعه في الحبس المؤقت لأكثر من ستة أشهر.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة.

لم يكن القضاء دائماً مستقلاً أو متجرداً في الشؤون المدنية، كما افتقر إلى الاستقلالية في بعض قضايا حقوق الإنسان. وأثرت الروابط الأسرية والوضع القانوني للأطراف المعنية على القرارات. في حين أن الدستور ينص على الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية، إلا أن السلطات القانونية الواسعة للجهاز التنفيذي حدث من استقلالية القضاء. يمنح الدستور الرئيس سلطة تعيين جميع قضاة النيابة العامة والقضاء. ولا تخضع هذه التعيينات الرئاسية للرقابة التشريعية بل تراجع من قبل المجلس الأعلى للقضاء الذي يتتألف من الرئيس ووزير العدل والنائب العام للمحكمة العليا و10 قضاة وستة أشخاص خارج السلطة القضائية يختارهم الرئيس. ويعمل الرئيس كرئيس للمجلس الأعلى للقضاء، وهو أيضاً المسئول عن تعيين وتحويل وترقية وانضباط القضاة. لم تكن السلطة القضائية متجربة وقد رأى بعض المراقبين أنها كانت عرضة للتأثير والفساد.

في أفريل، انتقدت النقابة الوطنية للقضاة قرار وزارة العدل الذي تمثل في تخطي النقابة قبل تقديم التعديلات المقترحة على قانون العقوبات إلى البرلمان.

وفي ماي، كلفت وزارة العدل رئيس نادي القضاة، سعد الدين مرزوق، بالحضور أمام محكمة العدل. ولم يحدد وزير العدل بلقاسم زعيماتي التهم الموجهة لمرزوق. وأصدرت الوزارة التكليف بالحضور بعد وقت قصير من دعوة مرزوق لمشروع الدستور الجديد للاستجابة لاستقلالية القضاء ومطالب الحراك الأساسية.

الجزائر

وفي أوت، عين الرئيس تبون رؤساء ونواب عاميين جدد في المجالس القضائية، وهو قرار مس 35 من أصل 48 قضيا في المجالس القضائية، و36 من أصل 48 نائبا عاما. استبدل تبون 17 رئيس مجلس قضائي حول 18 منهم، بينما استبدل 19 نائبا عاما حول 17. لم يوضح تبون ما إذا كان المجلس الأعلى للقضاء قد راجع قراره. في أكتوبر 2019، شل القضاة الجهاز القضائي من خلال إضراب عام احتجاجا على قرار الحكومة بنقل 3000 قاض. أوقف القضاة الإضراب بعد أن وافقت الحكومة على إعادة النظر في قرارها.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور على الحق في محاكمة عادلة، ولكن السلطات لم تحترم دائما الأحكام القانونية التي تحمي حقوق المدعى عليهم. ينص القانون على احترام قرينة البراءة للمتهمين وعلى الحق في أن يكونوا حاضرين وأن يتشارووا مع محام يقدم على نفقة الدولة إذا لزم الأمر. تكون معظم المحاكمات علنية، إلا عندما يقرر القاضي أن الإجراءات تشكل تهديدا للنظام العام أو "الأخلاق". ويضمن قانون العقوبات للمدعى عليهم الحق في الترجمة الشفوية المجانية عند الضرورة. وللمدعى عليهم الحق في الحضور أثناء محاكمتهم ولكن يجوز محاكمتهم غيابيا إذا لم يستجيبوا للاستدعاء الذي يأمر بحضورهم.

ويجوز للمدعى عليهم مواجهة الشهود ضدهم أو سؤالهم أو تقديم شهود وأدلة نيابة عنهم. وللمدعى عليهم الحق في عدم الإرغام على الشهادة أو الاعتراف بالذنب، ولهم الحق في الاستئناف. وشهادة الرجل والمرأة متساوية القوة في القانون.

في 24 مارس، استدعت محكمة الاستئناف، زعيم المعارضة كريم طابو، الذي أدين في وقت سابق في مارس بتهمة "الإضرار بالوحدة الوطنية"، للمثول لاستئنافه، وذلك قبل يومين من موعد الإفراج عنه. ولم تبلغ المحكمة محامي طابو بالإجراءات. أثناء الاستئناف، أصيب طابو بجلطة دماغية ونقل إلى المستوصف. وبعد أن غادر طابو المحكمة، حكم عليه القاضي غيابيا وأكد إدانته وشدد عقوبة السجن من ستة أشهر إلى سنة واحدة. وقال محامي طابو أنه لم يحصل على محاكمة عادلة. وفي 2 جويلية، أفرجت السلطات عن طابو بكفالة.

المحبسوون والمعتقلون السياسيون

زعم مراقبون دوليون ومحليون أن السلطات استخدمت في بعض الأحيان قوانين مكافحة الإرهاب والقوانين المقيدة لحرية التعبير والتجمع العام لحبس النشطاء السياسيين والمنتقدين الصريحين للحكومة. وفقا التنسيقية الوطنية لتحرير المعتقلين، كان 61 سجينا سياسيا مرتبطين بحركة الحراك الاحتجاجية رهن الحبس من قبل الحكومة. وكان

من بينهم صحفيون ونشطاء ومحامون وشخصيات معارضة ومتظاهرو الحراك. دعت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني المحلية الحكومة ماراً وتكراراً إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وفي 8 سبتمبر، صرخ وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيم أنه لا يوجد معتقلون سياسيون في البلاد.

في 10 جويلية، أضرت اللواء المتقاعد والمرشح الرئاسي السابق علي غديري عن الطعام احتجاجاً على حبسه. اعتقلت الحكومة غديري في جوان 2019 بتهمة "إحباط معنويات الجيش" وسجنته بتهم الخيانة والتجسس. في 29 جويلية، أسقطت غرفة الاتهام بمجلس قضاء الجزائر تهم التجسس. زعم غديري أن 13 شهراً التي قضتها في السجن كانت "حبساً سياسياً لإيقائه بعيداً عن الساحة السياسية والانتخابات الرئاسية".

وفي جوان، أدانت السلطات أميرة بوراوي، مؤسسة حركة بركات ("كفى" و"المواطنة"). وحكم عليها بالسجن لمدة سنة بتهمة "التحريض على التجمع غير المسلح، والإساءة إلى الإسلام، والإساءة إلى رئيس الجمهورية، ونشر محتوى من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية، ونشر أخبار كاذبة قد تضر بالأمن والنظام العام، وتعريض حياة الآخرين للخطر". بعد 11 يوماً في السجن، أفرجت السلطات عن بوراوي في 2 جويلية، ووضعتها تحت الرقابة القضائية.

وفي مارس، اعتقلت الحكومة سليمان حميطوش، المنسق الوطني لـ "أُس أو أُس مفقودون" وهي جمعية تدافع عن عائلات المختطفين خلال العشرية السوداء التي امتدت من 1991 إلى 2002، بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح" و "الإضرار بالوحدة الوطنية". وفي فيفري، أفرجت السلطات عن سمير بلعربي، الناشط السياسي ومؤسس حركة "بركات"، من الحبس المؤقت، لكنها اعتقلته مرة أخرى في مارس بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح" و "الإضرار بالوحدة الوطنية". اعتقلت الحكومة بلعربي لأول مرة في سبتمبر 2019 بتهمة "الإضرار بالوحدة الوطنية" و "الدعائية التي من شأنها المساس بالمصلحة الوطنية". وفي 15 سبتمبر، أفرجت السلطات عن بلعربي وحميطوش من السجن بعد أن استفاداً عقوبتهما.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يجوز للأفراد رفع دعاوى قضائية، ويمكن أن توفر الإجراءات الإدارية المتعلقة بالعفو تعويضات للضحايا أو لأسرهم عن انتهاكات حقوق الإنسان والتعويض عن الأخطاء المزعومة. ويجوز للأفراد الاستئناف في القرارات السلبية لدى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان، ولكن قراراتها لا يمكن إنفاذها قانونياً.

الجزائر

في أوت، أصدرت هيئة الدفاع عن معتقلين في الحراك بياناً تدين فيه انتهاك حقوق معتقلين في الحراك. لاحظت الهيئة أن المجالس القضائية كانت تبرمجمحاكمات الاستئناف بسرعة غير معتادة، مما أدى في النهاية إلى منع إطلاق سراح المشاركين في الحراك أو إعاقة انتظارهم للاستئناف في المنزل بعد انتهاء أحكامهم.

و. التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية أو الأسرة أو المنزل أو المراسلات:

ينص الدستور على حماية "شرف" الشخص وحياته الخاصة، بما في ذلك خصوصية المنزل والاتصالات والمراسلات. وفقاً لنطاقه في حقوق الإنسان، يعتقد مواطنون على نطاق واسع أن الحكومة أجرت مراقبة إلكترونية متكررة لمجموعة من المواطنين، ومن بينهم المعارضين السياسيين والصحفيين ومجموعات حقوق الإنسان والإرهابيين المشتبه بهم. وقيل إن مسؤولي الأمن قاموا بتفتيش المنازل بدون أمر قضائي. وقامت قوات الأمن بزيارات منزلية مفاجئة.

كلف وكالة لمكافحة الجريمة الإلكترونية بتنسيق جهود مكافحة الجريمة الإلكترونية والعمل على المراقبة الوقائية للاتصالات الإلكترونية لفائدة الأمن الوطني. وزيادة على كون الوكالة تعمل تحت إشراف وزارة العدل، فهي تتبع بالسلطة الحصرية لإدارة جميع نشاطات المراقبة الإلكترونية، ولم تقدم مع ذلك تفاصيل بخصوص حدود سلطة المراقبة أو ما يقابلها من حماية الأشخاص الخاضعين للمراقبة. وقالت وزارة العدل أن الوكالة خضعت لكافة الضوابط القضائية القائمة المطبقة على وكالات إنفاذ القانون.

وفي 2019، نقلت الحكومة وكالة مكافحة الجرائم الإلكترونية من وزارة العدل إلى وزارة الدفاع الوطني. وقد أتاح مرسوم جديد للسلطات إجراء مراقبة داخلية وطلب من مزودي خدمات الإنترنت والهاتف زيادة التعاون مع وزارة الدفاع الوطني.

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما في ذلك:

أ. حرية التعبير الشاملة لحرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير والصحافة، وانتقدت وسخرت وسائل إعلام مستقلة باستمرار من المسؤولين الحكوميين وسياسات الحكومة، ولكن الحكومة قيدت هذه الحقوق في بعض المناسبات. وشملت إجراءات الحكومة مضائقات لبعض الناقدين؛ التنفيذ التعسفي للقوانين بمهمة الصياغة؛ الضغط غير الرسمي على الناشرين والمحررين وأصحاب الإشهار والصحفيين. وزعمت بعض الشخصيات الإعلامية أن الحكومة قد استخدمت سيطرتها على معظم دور الطباعة وجزء كبير من إشهار القطاع العام على نحو تفضيلي، وأن عدم وجود تنظيمات واضحة بشأن

هذه الممارسات سمح لها بممارسة نفوذ غير مبرر على وسائل الإعلام.

حرية التعبير والرأي: في حين كان الناقد العلني وانتقاد الحكومة واسع الانتشار، تقيدت قدرة الصحفيين والنشطاء على انتقاد الحكومة علنا حول مواضيع تختفي "الخطوط الحمراء" غير المكتوبة. واعتقلت السلطات وحبست مواطنين بسبب تعبيرهم عن آراء معتبرة على أنها تضر بمسؤولي الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك استخدام العلم الأمازيغي أثناء الاحتجاجات، ومارس المواطنون ضبط النفس في التعبير عن الانتقاد العلني. وظل القانون الذي يجرم الحديث حول سلوك قوات الأمن خلال النزاع الداخلي في التسعينيات ساريا، ومع ذلك، قالت الحكومة أنه لم تكن هناك أبدا حالات اعتقال أو ملاحقة قضائية بموجب هذا القانون. ينص قانون منفصل على عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة سنوات بالنسبة للمنشورات التي قد "تضر بالمصلحة الوطنية" أو لمدة تصل إلى سنة واحدة بسبب التشهير أو إهانة الرئيس أو البرلمان أو الجيش أو مؤسسات الدولة. راقب المسؤولون الحكوميون الاجتماعات السياسية.

في 2 جانفي، أفرجت السلطات عن حكيم عداد، أحد الأعضاء الخمسة في تجمع عمل شبيبة (راج) الذي اعتقل في أكتوبر 2019 بالجزائر العاصمة. اعتقلته الشرطة مرة أخرى في 12 جوان بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح" وتهمة "نشر منشورات تضر بالمصلحة الوطنية".

وفي 27 مارس، اعتقلت السلطات خالد درارني، وهو مراسل في مجموعة "مراسلون بلا حدود" الدولية لحرية الصحافة وأحد مؤسسي الموقع الإخباري المستقل "قصبة تريبيون". قامت الشرطة بوضعه تحت النظر في مركز الشرطة لليلتين. وفي 29 مارس، أمرت محكمة جنایات سidi محمد بالجزائر العاصمة بحبس درارني في سجن الحراش. وفي 30 مارس، نقلته السلطات إلى سجن القليعة. اعتقلت الشرطة درارني لأول مرة في 7 مارس للتجمهر دون تصريح واعتقلته لمدة أربعة أيام. بعد الإفراج عنه، واصل درارني تغطية الاحتجاجات المناهضة للحكومة، على الرغم من أن السلطات أجبرته على توقيع وثيقة يتعهد فيه بعدم القيام بذلك. في 10 أوت، حكمت محكمة سidi محمد بالجزائر العاصمة على درارني بالسجن ثلاث سنوات وغرامة مالية. وفي 8 سبتمبر، عقد مجلس قضائي جلسة استماع وفي 15 سبتمبر أيد الإدانة وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين، أين بقي حتى نهاية العام.

الجزائر

وفي 30 ماي، أعادت الشرطة اعتقال المهندس والناشط على موقع التواصل الاجتماعي عصام سايج. وفي 20 جويلية، أدانت المحكمة السايج بتهمة "إهانة الرئيس والجيش" وحكمت عليه بالسجن 18 شهرا. اعتقلت السلطات سايج لأول مرة في جويلية 2019 وأفرجت عنه في سبتمبر 2019.

في 27 أوت، اعتقلت السلطات محمد تاجديت (المسمى "شاعر الحراك") ووضعته في الحبس المؤقت. وبحسب التنسيقية الوطنية للإفراج عن المعتقلين، فإن تاجديت خضع للتحقيق بسبب منشورات من شأنها تعريض الوحدة الوطنية للخطر، وإهانة الرئيس، وتعريض الأرواح للخطر من خلال التحرير على التجمهر خلال فترة الحجر الصحي.

أفادت منظمات غير حكومية خلال السنة أنه في أعقاب قمع الأنشطة العامة في السنوات الماضية، لم تعد تنظم فعاليات خارج الأماكن الخاصة. كما أفادوا بأن مالكي أماكن التجمعات العامة قيل لهم بعدم تأجير أماكنهم لمنظمات غير حكومية معينة.

الصحافة والحريات الإعلامية: تسيطر الوكالة الوطنية للنشر والإشهار على الإشهار العمومي لوسائل الإعلام المطبوعة. وطبقا لما ذكرته المنظمة غير الحكومية "مراسلون بلا حدود"، فإن الإشهار الخاص موجود ولكن كثيرا ما يأتي من شركات لها صلات وثيقة بالحزب السياسي الحاكم.

صرح الرئيس المدير العام للوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار العربي ونوعي، في أوت، أن الوكالة تمثل 60 بالمائة من مجموع سوق الإشهار، قيمت مصادر غير حكومية أن غالبية الصحف اليومية اعتمدت على الإشهار المرخص له من طرف الوكالة الوطنية للاتصال للنشر والإشهار حتى تمول عملياتها. وأضافت الوكالة بأنها ترغب في الحفاظ على تعددية الصحافة وحرية الإعلام وأشارت إلى أنها تمول الصحف المعارضة.

في أوت، صرخ وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، عمار بلحيمير، أن الإشهار العمومي للوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار شكل من أشكال المساعدة غير المباشرة للصحافة وإذا تم تحريره، فقد يؤدي إلى انهيار وسائل الإعلام التي ستقدر تمويلها. في المقابل، مكنت عدم شفافية الحكومة في استخدامها للإشهار الذي تموله الدولة من ممارسة تأثير غير مبرر على وسائل الإعلام المطبوعة.

وفي 2 أفريل، صادق البرلمان على تعديلات على قانون العقوبات تجرم خرق قواعد الحجر الصحي المتعلقة بكوفيد-19 التي فرضتها الحكومة وكذا نشر "أخبار كاذبة" تضر بالوحدة الوطنية. يتربّ على العقوبات بسبب الإدانة

الجزائر

بموجب مشروع القانون، والذي لا يميز بين التقارير الإخبارية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام الأخرى، أحكام بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات بالإضافة إلى غرامات مالية.

في 27 أفريل، اعتقلت الشرطة الناشط وليد كشيدة في سطيف بسبب نشره صورا ساخرة على الفيسبروك. واتهمنته السلطات بـ "إهانة الرئيس"، وـ "إهانة رجال الشرطة أثناء تأدية مهامهم"، وـ "الاستهزاء بالدين". قضية المدعو كشيدة بانتظار المحاكمة وهو رهن الحبس المؤقت.

وتمكن العديد من منظمات المجتمع المدني، والمعارضين السياسيين، والأحزاب السياسية، من الوصول إلى وسائل الإعلام المطبوعة والسمعية البصرية، واستخدموها للتعبير عن آرائهم. كما قامت أحزاب المعارضة ببث المعلومات عبر الإنترنت ونشر بيانات لكن لم يكن بإمكانها الوصول إلى التلفزيون والراديو الوطنيين حسب قولها. عبر صحفيون من وسائل إعلام مطبوعة وسمعية بصرية مستقلة عن إحباطهم بسبب صعوبة تلقي المعلومات من المسؤولين الحكوميين. وباستثناء العديد من الصحف اليومية، اعتمدت غالبية وسائل الإعلام المطبوعة على الحكومة فيما يخص مواد وعمليات الطباعة المادية.

يتعين على المنظمات التي ترغب في إطلاق منشورات منتظمة الحصول على إذن من الحكومة. يشترط القانون على مدير النشر أن يحمل الجنسية الجزائرية. يمنع القانون بالإضافة إلى ذلك المنشورات الدورية المحلية من تلقي الدعم المادي المباشر أو غير المباشر من مصادر أجنبية.

تولى مديرية وسائل الإعلام في وزارة الاتصال مسؤولية إصدار وتجديد اعتمادات وسائل الإعلام الأجنبية العاملة في البلاد. وعلى الرغم من أن هذا الاعتماد مطلوب للعمل بشكل قانوني، إلا أن غالبية وسائل الإعلام الأجنبية لم تكن معتمدة. تستوجب التنظيمات أن يكون المساهمون والمديرون في أي قناة إذاعية أو تلفزيونية مواطنين جزائريين، وتحظر عليهم بث محتوى يسيء إلى "القيم الراسخة في المجتمع الجزائري"

ينص القانون على أن تقوم وكالات الأنباء الإلكترونية وجوبا بإبلاغ الحكومة بأنشطتها ولكنها لا تتطلب منها أن تطلب الترخيص بالعمل.

العنف والمضايقات: عرضت السلطات بعض الصحفيين للمضايقة والترهيب. حيث، أفاد الصحفيون أن الملاحقات القضائية الاننقائية كانت بمثابة آلية للترهيب. ووفقا لمراسلون بلا حدود، قامت الحكومة بترهيب النشطاء والصحفيين. تضمنت إجراءات الحكومة مضايقة بعض المنتقدين، والتطبيق التعسفي لقوانين مبهمة الصياغة، وضغط غير رسمي على الناشرين والمحررين واصحاب الإشهار والصحفيين.

في 19 أوت، اعتقلت السلطات مراسل فرنس 24 منصف آيت قاسي والمصور رمضان رحمني. وكان الدرك قد استدعي آيت قاسي في نوفمبر 2019 وفي فيفري. ولم يقدم آيت قاسي أسباب الاعتقال أو الاستدعاء، لكنه نفى أن يكون السبب مرتبطا بمقالاته.

الرقابة أو القيود على المحتوى: واجهت بعض وسائل الاعلام الرئيسية انتقاما مباشرا وغير مباشرا لانتقادها الحكومة. ذكرت وسائل اعلام أنها توخت مزيدا من الحذر قبل نشر مقالات تتقدّم الحكومة أو المسؤولين الحكوميين وذلك خوفا من فقدان إيراداتها من الوكالة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار.

في 12 ماي، حجبت السلطات الموقع الاخباري "لوماتان دالجري"، بينما حجبت في 12 ماي الموقع الاخباري "لافون قارد دالجري"، ولم يذكر أي سبب لشرح هذا الحجب.

في 9 أفريل، منعت السلطات "مغرب إمارجنت" و"راديو أم"، من الوصول إلى الإنترنت وهما موقعان إخباريان تابعان لمجموعة "أنترفاس ميديا قروب" وأفاد قاضي إحسان، رئيس تحرير مغرب إمارجنت، أن الحكومة رفضت السماح لصحفييه بالتنقل في الجزائر العاصمة بعد حظر التجول على عكس بعض الصحفيين الآخرين. وصرح وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيم أن الواقع تلقت تمويلاً أجنبياً من خلال التعهيد الجماعي، وخلص إلى أن الواقع مولتها "قوة ناعمة أجنبية".

في سبتمبر، نشرت جريدة الوطن مقالا تناول بالتفصيل فسادا مزعوما على مستوى واسع على يد أبناء رئيس أركان الجيش، الراحل أحمد قايد صالح، ودفع هذا المقال الحكومة إلى ايقاف ايرادات اشهر جريدة الوطن. وردت الجريدة بالتأكيد على دعمها للجيش.

قوانين التشهير/ القذف: انتقدت منظمات غير حكومية ومراقبون قانون التشهير بصياغته المبهمة وقالوا إن تعاريفه المستخدمة لا تتفق مع المعايير المعترف بها دوليا. ويعرف القانون التشهير بأنه "كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الأشخاص، أو الهيئة المدعى عليها به أو إسنادها إليهم أو إلى تلك الهيئة". ولا يستوجب القانون أن تكون الحقيقة المزعومة أو المدعاة كافية أو أن يكون القول عن نية خبيثة للاحاق الضرر بسمعة فرد آخر. ولا يشكل التشهير جريمة بل يُحمل صاحبه غرامة مالية. ولم تقدم وزارة العدل معلومات عن النسبة المئوية لادعاءات التشهير التي نشأت عن مواطنين من القطاع الخاص، في مقابل مسؤولين حكوميين. تنص قوانين التشهير على أن الأفراد السابقين في الجيش الذين يصدرون تصريحات يُرى أنها تلحق الضرر بصورة الجيش أو "تضُر بالشرف والاحترام الواجب لمؤسسات الدولة" قد يواجهون ملاحقة قضائية.

الجزائر

يجرم القانون التصريحات المسيئة للإسلام أو إهانة النبي محمد أو "رُسل الله".

حرية الإنترت:

راقبت الحكومة بعض موقع البريد الإلكتروني وموقع التواصل الاجتماعي.

مارس مستخدمو الإنترت بانتظام حقهم في حرية التعبير وإنشاء جمعية عبر الإنترت، بما في ذلك ما يكون من خلال المنتديات عبر الإنترت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني. وأفاد نشطاء بأن بعض المشاركات على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى الاعتقال والاستجواب؛ ففهم المراقبون على نطاق واسع أن أجهزة الاستخبارات راقبت عن كثب أنشطة الناشطين السياسيين وناشطي حقوق الإنسان على موقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الفيسبوك.

اعتقلت الشرطة عبد الكريم زغيليش، مدير محطة راديو سارباكان المستقلة، في 23 جوان، ووضعته في الحبس المؤقت. وفي 24 أوت، أدانت محكمة قسنطينة زغيليش وحكمت عليه بالسجن لستين بتهمة "الإساءة لرئيس الجمهورية" ونشر منشورات على موقع التواصل الاجتماعي و"تعريض الوحدة الوطنية للخطر".

كان هناك بعض الانقطاعات في الاتصال قبل المظاهرات المناهضة للحكومة المبرمجة خلال السنة، وتحديداً قطع الإنترت، وحجب الوصول إلى بعض المواقع الإخبارية على الإنترت ومنصات التواصل الاجتماعي، وتقيد المحتوى أو الرقابة عليه. وفي مارس، استمرت معاناة أجزاء من البلاد من انقطاع الإنترت أثناء احتجاجات الحراك.

وينص قانون جرائم الفضاء الإلكتروني على إجراءات لاستخدام البيانات الإلكترونية في الملاحقات القضائية ويحدد مسؤوليات مقدمي خدمات الأنترنت في التعاون مع السلطات. وبموجب القانون، يجوز للحكومة أن تجري عمليات مراقبة إلكترونية لمنع الجرائم التي ترقى إلى أفعال إرهابية أو تخريبية، ومخالفات ضد أمن الدولة، وذلك بناء على ترخيص خطي من سلطة قضائية مختصة.

وبموجب القانون، يواجه مقدمو خدمات الإنترت عقوبات جزائية على المواد والموقع الإلكترونية التي يستضيفونها، خاصة إذا كانت الموضوعات "غير متوافقة مع الأخلاق أو الرأي العام". وتقع مسؤولية الإشراف عليها على وزارات العدل، والداخلية، والبريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. وينص القانون على عقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات وغرامات مالية للمستخدمين الذين لا يمتثلون للقانون، بما في ذلك الالتزام بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون ضد جرائم الفضاء الإلكتروني.

وللسنة الرابعة، منعت الحكومة الوصول إلى موقع التواصل الاجتماعي، بما فيها فيسبوك وتويتر، لعدة أيام خلال امتحانات التعليم الثانوي الوطنية. كان القرار ردا على التسريبات السابقة لمواضيع الامتحان، التي نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي.

الحرية الأكademية والفعاليات الثقافية

عقدت حلقات دراسية أكاديمية عموما مع تدخل حكومي محدود. وراجعت وزارة الثقافة محتوى الأفلام قبل عرضها، وكذلك الكتب قبل النشر أو الاستيراد. وقد فعلت وزارة الشؤون الدينية نفس الشيء بالنسبة للمنشورات الدينية. يمنحك القانون السلطات سلطة واسعة لحظر الكتب التي تتناقض مع الدستور، "الدين الإسلامي والأديان الأخرى، السيادة والوحدة الوطنية، الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، قضايا الأمن الوطني والدفاع، قضايا النظام العام، وكرامة الإنسان والحقوق الفردية والجماعية" كما يحظر الكتب "التي تدافع عن الاستعمار والإرهاب والجريمة والعنصرية".

يجب على المستوردين أن يقدموا إلى الوزارة العنوان باسم المؤلف واسم المحرر والإصدار والسنة والرقم المعياري الدولي للكتاب وعدد النسخ التي سيتم استيرادها. يجب على مستوري الكتب التي تغطي "الحركة الوطنية والثورة الجزائرية" تقديم النص الكامل للكتب للمراجعة، بما فيها مراجعة ثانوية من قبل وزارة المجاهدين (قدامي المحاربين). يمكن لوزارة الثقافة أيضا أن تطلب مراجعة كاملة لمحظى الكتب التي تتناول مواضيع أخرى إذا اختارت ذلك. لدى الوزارة 30 يوما لمراجعة طلب الاستيراد؛ وفي حالة عدم الاستجابة بعد 30 يوما، يجوز للمستورد مباشرة توزيع المنشور. بعد اتخاذ القرار، تقوم الوزارة بتبيين مصلحة الجمارك بقرار السماح باستيراد المنشور أو حظره. يمكن تقديم الطعون إلى الوزارة، من غير أن ينص المرسوم على مراجعة مستقلة أو قضائية.

نص مرسوم صادر سنة 2017 يتناول النصوص الدينية غير القرآن الكريم، على أنه "يجب أن لا تمس مضامين الكتب الدينية المراد استيرادها، مهما تكن دعائهما، بالوحدة الدينية للمجتمع، وبالمرجعية الدينية الوطنية، وبالنظام العام، والأداب العامة، والحقوق والحريات الأساسية، أو بأحكام القانون". ويجب على المستورد تقديم النص والمعلومات الأخرى، ويجب على الوزارة الرد في غضون 30 يوما. يعتبر عدم الاستجابة بعد هذه الفترة بمثابة رفض. يجوز مصادرة النصوص الدينية التي توزع دون إذن وإتلافها.

ب. حرية التظاهر السلمي وتكون الجمعيات والانضمام إليها:

على الرغم من أن الدستور ينص على حرية التظاهر وتكون الجمعيات والانضمام إليها إلا أن الحكومة قيدت

تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لسنة 2020

وزارة خارجية الولايات المتحدة-مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

بشدة ممارسة هذه الحقوق.

حرية التظاهر السلمي:

ينص الدستور على حق التظاهر السلمي، ولكن الحكومة قيدت من هذا الحق. وظل حظر المظاهرات في الجزائر العاصمة ساري المفعول. واستخدمت السلطات الحظر لمنع التجمع داخل حدود المدينة. وعلى الصعيد الوطني، طلبت الحكومة من المواطنين والمنظمات الحصول على تصاريح من الوالي، الذي عينه الحكومة الوطنية، قبل عقد اجتماعات عامة أو مظاهرات. وقيدت الحكومة التراخيص للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الأخرى لعقد مسيرات داخل القاعات، أو أجلت الإذن حتى عشية الحدث، مما يعيق جهود المنظمين في الدعاية والتوعية. أفادت المديرية العامة للأمن الوطني أنها ألقت القبض على 3017 متظاهراً هذه السنة.

تألفت حركة "الراك" الاحتجاجية، التي بدأت في فيفري 2019، من مسيرات احتجاجية جماهيرية وسلمية كل ثلاثة وجمعة في العديد من النواحي في جميع أنحاء البلاد. توقفت الاحتجاجات مع ظهور كوفيد-19 غير أنه تم استئنافها شيئاً فشيئاً في وقت لاحق من السنة. قبل جائحة كوفيد-19، خرج مئات الآلاف من الأفراد في مسيرة سلمية للمطالبة بإصلاحات سياسية. جرت المسيرات في الغالب دون وقوع حوادث، على الرغم من أن الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه في بعض الأحيان كوسيلة للسيطرة على الحشود.

واصلت الفنادق في الجزائر العاصمة والمدن الكبرى الأخرى رفضها لتوقيع عقود إيجار لأماكن الاجتماع مع الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المدنية دون نسخة من ترخيص خطى من وزارة الداخلية للتجمع المقترن. وأبلغت المنظمات غير الحكومية عن عدم تحصلها على الترخيص الكتابي في الوقت المناسب لعقد الاجتماعات المخطط لها. كما أفادت المنظمات غير الحكومية أن الحكومة هددت أصحاب الفنادق والمطاعم بالعقوبات إذا قاموا بتغيير قاعات لمنظمات غير حكومية دون ترخيص رسمي. استمرت المنظمات غير الحكومية في معظم الحالات في عقد اجتماعاتها وجاءت الشرطة إلى الفنادق لإنهاء التجمعات.

وعلى مدار السنة، فرقت الشرطة تجمعات غير مصرح بها أو منعت مجموعات من المتظاهرين في مسيرات من التظاهر. وقامت الشرطة بالخصوص بتقريع المتظاهرين بعد وقت قصير من بدء الاحتجاج واعتقلت وحبست المنظمين لبعض ساعات. انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى استخدام الحكومة للقانون لتقييد التجمع السلمي.

الجزائر

بحلول يوم الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019، اندلعت احتجاجات في العديد من مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد. أطلقت قوات الأمن الرصاص المطاطي على المتظاهرين المعارضين للانتخابات في الجزائر العاصمة وبجاية وتيزي وزو والبويرة. في البويرة، أشعل المتظاهرون حريقاً في مكتب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. واعتقلت السلطات متظاهرين في تلك المدن وكذلك في مستغانم وسطيف. واحتج الآلاف في وسط الجزائر العاصمة، مما دفع قوات الشرطة إلى نشر خراطيم المياه وطائرات الهليوكوبتر.

في 17 مارس، حظر الرئيس تبون التجمعات استجابة لجائحة كوفيد-19. في جوان، تواصلت احتجاجات الحراك في المدن القبائلية بتيزي وزو وبجاية والبويرة. وبحسب التقارير، اشتباك المتظاهرون والشرطة خلال احتجاجات بجاية.

في 15 جوان، احتج المتظاهرون في تين زواتين على حاجز أمني يمنع الوصول إلى إمدادات المياه في المدينة. قُتل شخص وأصيب أربعة خلال المظاهرة. وبسبب هذا الحادث، تجمع المتظاهرون في تمراست وبرج باجي مختار للتذديد بتهميش الجنوب بشكل عام، وبحادثة تين زواتين على وجه التحديد.

في 30 أوت، ألقىت الشرطة القبض على 40 متظاهراً حاولوا استئناف مظاهرات الحراك عبر ما يقرب من 30 ولاية، حسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين، بينما أفرجت السلطات عن معظم المتظاهرين في وقت متأخر من الليل، ظل حوالي 40 آخرين رهن التوقيف للنظر لدى السلطات القضائية في جميع أنحاء البلاد. وفي المجموع، تمت الاعتقالات في 28 ولاية.

وفقاً للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، اعتقلت السلطات حوالي 200 شخص على صلة بالاحتجاجات منذ دخول قيود فيروس كورونا حيز التنفيذ. في 19 جوان، أفادت الرابطة باعتقال 500 شخص على صلة بالحرack في 23 ولاية مختلفة. أطلقت السلطات سراح بعض المتظاهرين في وقت لاحق.

حرية تكوين الجمعيات

ينص الدستور على الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ولكن الحكومة قيدت بشدة هذا الحق. وشكلت المتطلبات الواسعة للقانون والتنفيذ غير المتكافئ عقبات رئيسية أمام تطور المجتمع المدني. يمنحك القانون الحكومة تأثيراً ورقابة واسعة النطاق على الأنشطة اليومية لمنظمات المجتمع المدني. ويستوجب من المنظمات المدنية على المستوى الوطني أن تقدم طلباً إلى وزارة الداخلية للحصول على إذن بالعمل. وبمجرد تسجيلاً لها، يجب على المنظمات إبلاغ الحكومة بأنشطتها، ومصادر التمويل، والموظفين، بما فيها التبليغ بتغيير الموظفين. ويفرض

القانون شرطاً إضافياً بأن تحصل الجمعيات على موافقة مسبقة من الحكومة قبل قبول التمويل الأجنبي. وإذا لم تقدم المنظمات المعلومات المطلوبة إلى الحكومة أو حاولت العمل بأموال أجنبية أو قبولها دون ترخيص، فإنها تكون عرضة للحبس لمدة تصل إلى ستة أشهر.

طبقاً للقانون، يحق للجمعيات التي تطلب الاعتماد الحصول على رد في غضون شهرين بالنسبة للمنظمات الوطنية، و45 يوماً للجمعيات ما بين الولايات، و40 يوماً للجمعيات الولاية، و30 يوماً للجمعيات البلدية. وفي حين تشرف وزارة الداخلية على عملية منح اعتماد معظم الجمعيات، يوافق رئيس المجلس البلدي على طلبات الجمعيات البلدية. على الرغم من أن وزارة الداخلية هي المكلفة بالترخيص للجمعيات، إلا أن الحكومة ذكرت أن كوفيد - 19 حفز الوزارة على تخفيف قواعد التسجيل، ولاسيما بالنسبة للجمعيات الخيرية للرعاية الصحية، التي تعمل على المستوى المحلي، حيث كانت هذه المنظمات في وضع أفضل لمساعدة خلال الجائحة.

يحق لوزارة الداخلية أن ترفض الترخيص لأي مجموعة أو حلها إذا اعتبرت تهديداً لسلطة الحكومة أو للنظام العام، ولم تمنح وزارة الداخلية، في عدة مناسبات، على نحو سريع الاعتراف الرسمي للمنظمات غير الحكومية والجمعيات والجماعات الدينية والأحزاب السياسية. ووفقاً للوزارة، تتلقى المنظمات وصلاً بعد تقديم طلب الاعتماد، وبعد الفترات الزمنية المذكورة أعلاه، يكون هذا الوصل كافياً لهم قانوناً لبدء النشاط، وفتح حساب بنكي، واستئجار مكتب أو مكان للحدث. لا يتضمن القانون هذا الحكم صراحة، ومع ذلك، إذا تمت الموافقة على الطلب، تصدر الوزارة وثيقة اعتماد نهائية.

وأفادت العديد من المنظمات بأنها لم تتلق قط وصل الإبداع، وأنه حتى مع قسيمة الإبداع، كان من الصعب القيام بالمهام الإدارية الالزمة دون الاعتماد الرسمي. وأفادت منظمات أخرى بأنها لم تتلق قط أي رد مكتوب على طلبه حتى بعد الاتصال بالوزارة ومحاولة التسجيل في مراكز الشرطة بالبلديات. وأكدت الوزارة أن المنظمات التي رُفض اعتمادها أو لم تتلق ردًا في غضون الفترات الزمنية المحددة كانت قادرة على تقديم طعن إلى مجلس الدولة، المحكمة الإدارية المسؤولة عن القضايا المعنية بالحكومة.

لم تجدد الوزارة اعتماد كل من المنظمات غير الحكومية أنس أو أنس مفقودون (SOS DISPARU)، وجزائرينا، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لمحاربة الفساد، وتجمع-عمل-شبيبة (RAJ)، والتي قدمت جميعها طلبات التجديد في السنوات السابقة.

أصدرت الحكومة تراخيص وإعانت للجمعيات المحلية، وخاصة الجمعيات الشبابية والطبية وجمعيات الأحياء. ووفقاً لوزارة الداخلية، كان هناك 132,426 جمعية محلية و1,734 جمعية وطنية مسجلة لغاية سبتمبر، وتشمل 39,437 جمعية محلية جديدة و80 جمعية جديدة مسجلة منذ جانفي. وظلت المنظمات غير الحكومية غير المرخصة نشطة، لكنها نادراً ما تلقت مساعدة حكومية، وتزداد المواطنون في بعض الأحيان في الارتباط بهذه المنظمات.

طبقاً لوزارة الداخلية، خفت الحكومة من متطلبات الجمعيات المحلية بشكل كبير خلال جائحة كوفيد-19، مما أعطى المنظمات المحلية مساحة للعمل. حددت الحكومة أن منظمات المجتمع المدني المحلية، وتحديداً الجمعيات الخيرية ذات الصلة بالرعاية الصحية، كانت أكثر قدرة على تقديم المساعدة محلياً مقارنة بالحكومة. خفت وزارة الداخلية قواعد التسجيل، مما أتاح للسلطات المحلية بالترخيص للجمعيات المحلية، مما أدى إلى إنشاء أكثر من 1000 جمعية خيرية محلية جديدة. لا يزال يتعين على الجمعيات الوطنية تقديم طلباتها إلى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص.

ج. حرية الدين

انظر التقرير الدولي للحرية الدينية على موقع وزارة الخارجية <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>

د. حرية التنقل

يكفل الدستور حرية التنقل الداخلي، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن، ولكن الحكومة قيدت ممارسة هذا الحق.

تعاونت الحكومة بشكل عام مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى في توفير الحماية والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص من ذوي الانشغالات.

التنقل داخل البلد: يمنح الدستور المواطن "الحق أن يختار بحرية موطن اقامته وأن يتنقل عبر التراب الوطني". تفرض الحكومة على дبلوماسيين الأجانب ومستخدمي القطاع الخاص التحضرن بحراسة أمنية مسلحة من الحكومة إذا سافروا خارج ولاية الجزائر العاصمة والوادي وإليزي، بالقرب من منشآت المحروقات، والحدود الليبية. منعت

الجزائر

الحكومة أيضا السفر السياحي البري بين المدن الجنوبية تمنراست وجانت وإليزي، وذلك بحجة التهديد الإرهابي. وأفادت الصحف أن الحكومة فرضت قيودا على سفر السياح الأجانب عبر مسارات الطاسيلي والهقار، فضلا عن مناطق معينة في تمنراست وحولها بسبب المخاوف الأمنية.

السفر للخارج: ينص الدستور على أن الحق في الدخول في البلد والخروج منه منح للمواطنين. لا يسمح القانون للذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بالسفر إلى الخارج دون إذنولي الأمر. ولا يجوز للنساء المتزوجات دون 18 سنة السفر إلى الخارج دون إذن من أزواجهن، ويجوز للنساء المتزوجات اللاتي تزيد أعمارهن على 18 سنة أن يفعلن ذلك. ولم تسمح الحكومة للشبان المؤهلين للتجنيد، الذين لم يكملوا خدمتهم العسكرية، بمعادرة البلد دون ترخيص خاص، منحت الحكومة هذا الترخيص للطلاب والأشخاص ذوي الظروف الأسرية الخاصة.

هـ. الوضع القانوني للنازحين داخلياً ومعاملتهم

لا ينطبق.

وـ. حماية اللاجئين

من أكتوبر 2019 إلى جانفي، أفادت منظمة "ألام فون صحراء" غير الحكومية بترحيل الحكومة 4722 شخصا، من بينهم 2582 نيجيريا، من الجزائر إلى النيجر. أفادت وكالة الأنباء الجزائرية بوجود نوعين من قوافل الترحيل من الجزائر إلى النيجر. تقوم السلطات، بالتنسيق مع الحكومة النيجيرية وعملاً باتفاق ثانٍ، بنقل النيجيريin مباشرة إلى قوات الأمن النيجيرية في المركز الحدودي في أساساكا بالنيجر. كما تترك القوافل المواطنين من جنسيات مختلفة بالقرب من أساساكا حيث يتعين عليهم السير لمسافة 16 إلى 24 كيلومتراً الأخيرة داخل أراضي النيجر. أفادت وكالة الأنباء الجزائرية أن المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة أطباء بلا حدود وقوات الأمن النيجيرية كانت تبحث عن المرحلين المفقودين في الصحراء. وبحسب وكالة الأنباء الجزائرية، يشمل المرحلون مواطنين من مالي وغينيا وغامبيا وبوركينا فاسو والبنين ونيجيريا وسيراليون وساحل العاج والسنغال والكامرون والسودان والصومال وبنغلاديش وسوريا.

في 9 أكتوبر، أفادت هيومن رايتس ووتش أن الدولة طردت أكثر من 3400 مهاجر من 20 جنسية على الأقل، إلى النيجر، من بينهم 430 طفلاً و240 امرأة. فصل أفراد الأمن الأطفال عن عائلاتهم أثناء الاعتقالات، وجردوا المهاجرين وطالبي اللجوء من ممتلكاتهم، ولم يسمحوا لهم بالطعن في ترحيلهم أو فحصهم للحصول على الوضع

الجزائر

القانوني "لاجئ". وكان العديد من طالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من بين الذين تم اعتقالهم وطردهم.

وفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مارس 2019 حول اللاجئين الصحراويين في تندوف، قامت الحكومة بحماية عدد كبير من اللاجئين في خمسة مخيمات كبيرة للاجئين في تندوف وأدارت مخيمين آخرين بالقرب من تندوف، أحدهما يحيط بمدرسة داخلية للنساء والآخر يستخدم لأغراض إدارية. أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن العديد من اللاجئين الصحراويين فقدوا وظائفهم ومصادر دخل أخرى بسبب كوفيد-19. في الوقت نفسه، قتل وباء الماشية الرئوي أكثر من 1700 رأس من الأغنام والماعز في المخيمات خلال هذه السنة. يعتمد اللاجئون الصحراويون على هذه الحيوانات ليقتاتوا منها، كما يعتمدون عليها كمصدر دخل.

في 2019، قامت الحكومة بحماية عدد أقل من اللاجئين الحضريين، لاسيما في الجزائر العاصمة. وأشار التقرير إلى أن غالبية اللاجئين سوريون (حوالي 85٪)، بالإضافة إلى يمنيين، كونغوليين، إيفواريين، فلسطينيين، ماليين، مواطنين إفريقيا الوسطى، وجنسيات أخرى. وقامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، واليونيسف، والهلال الأحمر الجزائري، والهلال الأحمر الصحراوي، ومنظمات أخرى بمساعدة اللاجئين الصحراويين.

تقدير المنظمة الدولية للهجرة دخول 90 ألف مهاجر إلى البلاد كل سنة. تقوم السلطات عادة بطرد المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود مع النيجر. يأتي المواطنون النيجيريون إلى أساماكا عبر قواقل رسمية، بناءً على اتفاق بين الجزائر والنيجر، ثم يتم نقلهم إلى أغاديس، حيث تقدم المنظمة الدولية للهجرة في النيجر المساعدة الإنسانية. ترافق السلطات رعايا دول الغير من جنسيات مختلفة (بشكل رئيسي من غرب إفريقيا) إلى الحدود عند نقطة الصفر، وهي موقع صحراوي يبلغ طوله أربع عشر كيلومتراً بين عين قزام بالجزائر، وأساماكا بالنيجر. تقدم المنظمة الدولية للهجرة في النيجر المساعدة من خلال عمليات الإنقاذ الإنسانية. لا توجد بيانات متاحة للعامة عن عدد المهاجرين الذين طردتهم الحكومة من الجزائر خلال هذه العمليات. أوقفت الحكومة عمليات الطرد عندما استلزمت جائحة كوفيد-19 إغلاق الحدود. لغاية جويلية، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة في النيجر 6546 مهاجراً في أساماكا (19 في المائة من النيجيريين، و81 في المائة من رعايا دول الغير).

في سبتمبر، نظمت المنظمة الدولية للهجرة رحلة عودة طوعية لـ 114 مهاجراً من كوت ديفوار وغينيا وليبيريا الذين قطعوا بهم السبل في البلاد وسط جائحة كوفيد-19. ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن السلطات الجزائرية سهلت جهودهم.

في جويلية، نظمت المنظمة الدولية للهجرة عودة طوعية لـ 84 مهاجراً مالياً من الجزائر العاصمة إلى باماكو في مالي. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة أن هذه العملية كانت ممكنة بفضل اتفاق بين السلطات الجزائرية والمالية لرفع مؤقت لقيود السفر وتمكين المنظمة الدولية للهجرة من تسهيل العودة الآمنة للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل. تلقى المهاجرون المقيمون خارج الجزائر العاصمة مساعدة في النقل الداخلي؛ تم تنسيق ودعم الحركة الداخلية بشكل وثيق مع السلطات الجزائرية المختصة.

إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية: كانت هناك تقارير تفيد بأنه أثناء عمليات الاعتقال الحكومية للمهاجرين المشتبه بهم، تعرض بعض المعتقلين للاغتصاب أو التحرش الجنسي أو كليهما، وأنه تم أحياناً القبض على القصر غير المصحوبين بذويهم ونقلهم إلى الحدود لطردهم. أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اللاجئين والمهاجرين الذين يعبرون الطرق البرية إلى البلاد وعبرها ما زالوا يتعرضون لخطر الموت والاختطاف والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء الجسدي وأنواع عنف أخرى.

الإعادة القسرية: قدمت الحكومة بعض الحماية ضد طرد أو إعادة اللاجئين إلى بلدان تعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو انتسابهم إلى فئة اجتماعية معينة أو رأيهم السياسي. منذ اندلاع العنف في شمال مالي سنة 2012، أفاد المراقبون الدوليون بتدفق الأفراد إلى الجزائر عبر الحدود المالية، مما لا يتوقف مع حركات الهجرة التقليدية.

في 2019، قال المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الحكومة خصصت 12 مليون دولار أمريكي لضمان حقوق الإنسان للمهاجرين أثناء عمليات الإعادة إلى الوطن (بما في ذلك الإقامة والغذاء والملابس والرعاية الصحية والأدوية والنقل). أجرت السلطات عمليات الإعادة إلى الوطن بالتنسيق مع المسؤولين القنصليين من البلدان الأصلية للمهاجرين، لكن لم يُسمح للمهاجرين بالطعن في ترحيلهم. ذكرت الحكومة أنها حافظت على سياسة عدم ترحيل المهاجرين المسلمين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنها عملت في حالات قليلة مع المفوضية لإعادة اللاجئين المسلمين الذين تم ترحيلهم عن طريق الخطأ. وقعت الخطوط الجوية الجزائرية اتفاقية مع المنظمة الدولية للهجرة تتوافق فيها على توفير رحلات طيران مستأجرة للإمدادات الإنسانية والمهاجرين العائدين طوعياً.

الحصول على اللجوء: رغم أن القانون ينص بشكل عام على اللجوء أو وضع اللاجيء، لم تنشئ الحكومة نظاماً رسمياً يمكن لللاجئين من خلاله طلب اللجوء. ولم ترد تقارير تفيد بأن الحكومة منحت وضع اللاجيء واللجوء إلى طالبي اللجوء الجدد خلال السنة. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن الحكومة لم تقبل وضع اللاجيء الذي حدته المفوضية للأفراد. وأبلغت مكاتب المفوضية في الجزائر العاصمة في 2019 بما يقدر

الجزائر

بنحو 200 إلى 300 طلب لجوء شهريا، معظمها من سوريا، فلسطين، وأفارقة جنوب الصحراء الكبرى القادمين من مالي، غينيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، ساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ينحدر أولئك الذين حدتهم المفوضية بكونهم يمتلكون مطالب صحيحة كلاجئين، في المقام الأول من جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج والعراق وجمهورية إفريقيا الوسطى. ولم يكن هناك أي دليل على وجود نمط من التمييز ضد مقدمي طلبات اللجوء، ولكن عدم وجود نظام رسمي للجوء جعل تقييم ذلك صعبا.

في 2019، سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 10,000 سوري، لكن أقل من 7,000 ظلوا مسجلين لدى المفوضية لغاية سبتمبر 2019. واحتفظ الهلال الأحمر الجزائري، التابع لوزارة التضامن، بـ "مرافق ترحيبية" توفر الغذاء والمأوى لهؤلاء السوريين ومن لا وسائل لهم لإعالة أنفسهم. وتقع هذه المرافق في سidi فرج. ولم تسمح الحكومة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالوصول إلى مراكز الاستقبال هذه، لكنها أفادت بأن معظم السوريين لم يعودوا يستخدمون هذه المراكز بحلول سنة 2016.

التشغيل: لا تسمح الحكومة رسمياً بتشغيل المهاجرين؛ ومع ذلك، عمل العديد منهم في السوق غير الرسمية وكانوا معرضين لخطر الاستغلال في العمل بسبب افتقارهم إلى وضع قانوني في البلد. أما المهاجرون الآخرون وطالبو اللجوء والماليون والسوريون الذين كان لهم "وضع خاص" مع الحكومة، فقد اعتمدوا إلى حد كبير على التحويلات المالية من الأسرة، ودعم الأسر والمعارف المحلية، والمساعدة من الهلال الأحمر الجزائري ومنظمات المعونة الدولية.

الوصول إلى الخدمات الأساسية: زودت المفوضية اللاجئين المسجلين بمساعدات غذائية متواضعة ودعم في السكن.

عاش اللاجئون الصحراويون في الغالب في خمسة مخيمات بالقرب من مدينة تندوف، التي تديرها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو). وقدم كل من البوليساريو (من خلال جمعية الهلال الأحمر الصحراوي) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية الشريكة خدمات أساسية، بما فيها المعونة الغذائية والرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي والثانوي، في حين استثمرت الحكومة بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للمخيمات ووفرت التعليم الثانوي والجامعي المجاني، فضلاً عن الرعاية المتقدمة في المستشفيات، للاجئين الصحراويين. وأدى الموقع البعيد للمخيمات وانعدام الحضور الحكومي إلى عدم تمكن الشرطة والمحاكم من الوصول إليها. أما اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون الآخرون فقد تمكنا من الوصول إلى المستشفيات العامة المجانية، لكن منظمات غير حكومية مستقلة أبلغت عن حالات رد المهاجرين.

الجزائر

يتعين على مديري المدارس السماح للأطفال المهاجرين واللاجئين بالتسجيل في التعليم الابتدائي حتى التعليم الثانوي، ولا يطلبون سوى تقديم جواز سفرهم ووثائقهم التي تبين مستوى تعليمهم في وطنهم. وأفادت منظمات دولية بأن الأطفال عانوا من مشاكل في محاولتهم للاندماج في النظام التعليمي، ولكن حصول المهاجرين على التعليم كان آخذًا في التحسن، لا سيما في شمال البلد. وأفادت هذه المنظمات بأن الأولياء المهاجرين كثيراً ما كانوا متربدين في تسجيل أطفالهم في المدارس الجزائرية نظراً للحواجز اللغوية أو الاختلافات الثقافية. أشارت المنظمات غير الحكومية إلى حرمان بعض المهاجرين من العلاج في مرافق الرعاية الصحية.

حلول مستدامة: لم تقبل الحكومة إعادة توطين اللاجئين من الدول الأجنبية. ولم يبحث اللاجئون الصحراويون عن الاندماج المحلي أو التجنيس خلال إقامتهم لمدة 40 عاماً في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف، وواصلت جبهة البوليساريو الدعوة إلى إجراء استفتاء حول الاستقلال في الصحراء الغربية. تقود المنظمة الدولية للهجرة برنامج "المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج" لمساعدة المهاجرين على العودة طوعية إلى ديارهم مع دعم اقتصادي واجتماعي، بما في ذلك التكوين المهني الشخصي وغير ذلك من المساعدات الاجتماعية والاقتصادية. على الرغم من أن الحكومة ليست مانحة مالية للمبادرة إلا أنها تتعاون فيها.

الحماية المؤقتة: لا يعالج القانون الحماية الرسمية المؤقتة، غير أن السلطات وفرت حماية مؤقتة غير رسمية لمجموعات مثل السوريين، الذين سجل 7.000 منهم لغاية سبتمبر 2019، والماليين.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية:

يمنح الدستور المواطنين القدرة على اختيار حوكمنهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة تُجرى بالاقتراع السري وتنتمي إلى الاقتراع العام والمنصف.

الانتخابات والمشاركة السياسية:

ينص القانون المعمول به على أن يتم انتخاب أعضاء المجالس البلدية والولائية والوطنية لعهادات مدتها خمس سنوات، وأن الانتخابات الرئاسية تكون خلال 30 يوماً قبل انتهاء عهدة الرئيس. وإذا صادق الجزائريون على الدستور الجديد، فستجرى الانتخابات التشريعية المقبلة طبقاً لقوانين انتخابية الجديدة. وقد أعيد تعديل تحديد العهادات، الذي ألغى في 2008، في تعديل دستوري سنة 2016 بحيث تم تحديد عهدة الرئيس بعهدين مدتها خمس سنوات. أبقى الدستور الجديد على تحديد العهادات. أنشئت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في 2019 لحل محل الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، مكلفة بتتنظيم عمليات الانتخاب والتصويت، ومراقبة الانتخابات والتحري في مزاعم المخالفات.

الانتخابات الأخيرة:

في الفاتح من نوفمبر، أجرت الجزائر استفتاء دستوريًا. وقال مسؤولون حكوميون في تصريحاتهم أن الدستور الجديد سعى نحو توسيع الحريات السياسية، على الرغم من أن الحكومة لم تخرج عن النص إلى غاية 17 سبتمبر، بعدما

الجزائر

انتهى البرلمان من مسودة الدستور. أعادت القيد المفروضة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات والقيود المفروضة على أنشطة الأحزاب السياسية نشاط جماعات المعارضة. وتم تمرير الاستفتاء بنسبة 66.8 في المائة من التأييد ونسبة مشاركة قدرها 23.7 في المائة، وفقاً للتصريح الذي أدلّى به رئيس السلطة المستقلة للانتخابات محمد شرفي في 2 نوفمبر.

وأجرت الجزائر آخر انتخابات رئاسية في ديسمبر 2019 بعد محاولتين فاشلتين في وقت سابق من العام. انتخب الناخبوان الوزير الأول السابق عبد المجيد تبون رئيساً بنسبة 58 في المائة من الأصوات، وهو ما يسوفي الأغلبية اللازمة لتجنب إجراء جولة ثانية. أدى تبون اليمين الدستورية كرئيس في 19 ديسمبر. وحالت القيد المفروضة على حرية التعبير والتجمع دون المشاركة في العملية. ولم يكن هناك مراقبون دوليون.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: يجب أن تعتمد وزارة الداخلية الأحزاب السياسية قبل أن تتمكن من العمل قانونياً.

زادت الحكومة من التأثير غير المبرر على وسائل الإعلام، وزعمت أحزاب سياسية معارضة أنها لم تتمكن من الوصول إلى التلفزيون والإذاعة العموميين. وفرقت قوات الأمن في بعض الأحيان مسيرات سياسية معارضة وتدخلت في الحق في التنظيم. منذ وصول تبون إلى السلطة في ديسمبر 2019، قامت حكومته بإيقاف التمويل الأجنبي والضغط على وسائل الإعلام من أجل الحد من انتقاد الحكومة. استخدمت الحكومة القيد المفروضة بسبب كوفيد-19 لمنع اجتماعات المعارضة السياسية؛ ومع ذلك، واصل كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي عقد الاجتماعات على الرغم من القيد.

طبقاً للدستور، على جميع الأحزاب السياسية أن تكون لها "قاعدة وطنية". ويطلب قانون الانتخابات من الأحزاب الحصول على 4 في المائة من الأصوات في الانتخابات السابقة أو جمع 250 توقيعاً في الدائرة الانتخابية من أجل أن يشاركو في الاقتراع، على الرغم من أن قوانين الانتخابات ستتغير إذا ما تبني المواطنون الدستور الجديد. انعقدت أحزاب المعارضة من مختلف الأطياف السياسية القانون لإنشائه عملية أكثر تعقيداً للتأهل للاقتراع، وكذلك لإنشائه هيئة لمراقبة الانتخابات يعين أعضاؤها من قبل الرئيس والبرلمان، الذي يسيطر عليه ائتلاف برئاسة حزب الرئيس.

ويحظر القانون الأحزاب التي تكون على أساس الدين أو الانتماء العرقي أو الجنس أو اللغة أو المنطقة، ومع ذلك كانت هناك أحزاب سياسية معروفة عموماً بأنها إسلامية، ولا سيما أعضاء التحالف الأخضر. ووفقاً لوزارة الداخلية، كان هناك 71 حزباً سياسياً مسجلاً في شهر سبتمبر، أي حزب واحد زيادة على 2019.

الجزائر

خلال السنة، سمحت الوزارة لـ 13 حزبا بعقد جلسات تنظيمية تعرف باسم مؤتمرات الحزب. يجب أن تعقد الأحزاب مؤتمرا حزبيا لانتخاب زعيم الحزب وتأكيد العضوية قبل أن تحسبها وزارة الداخلية كحزب مسجل. قالت الوزارة أنها وافقت على حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، غير أن الأخير لم يعقد مؤتمر حزبي. أطلقت الحكومة في شهر جويلية سراح زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو من السجن.

لا يفرض القانون قيودا معتبرة على تسجيل الناخبين.

طلت عضوية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو حزب سياسي محظوظ منذ سنة 1992، غير قانونية. ويحظر القانون أيضا العلاقات بين الأحزاب السياسية والجمعيات غير السياسية، وينظم متطلبات تمويل الأحزاب ورفع التقارير. وفقا للقانون، لا يجوز للأحزاب السياسية أن تحصل على دعم مالي أو مادي مباشر أو غير مباشر من أية أحزاب أجنبية. وينص القانون أيضا على وجوب رفع تقرير لوزارة الداخلية عن الموارد من مساهمات أعضاء الحزب والتبرعات والإيرادات المحلية من أنشطته، بالإضافة إلى التمويل الحكومي المحتمل. ووفق تصريحات تبون العامة، فإن إدارته تراجع قوانين التمويل السياسي وسيغير الدستور الجديد قوانين تمويل الحملات الانتخابية وماليتها.

اشتكى قادة أحزاب المعارضة من أن الحكومة لم تقدم ترخيصات في الوقت المناسب لعقد مسيرات أو مؤتمرات الأحزاب. رفضت الحكومة في شهر جانفي طلب ميثاق البديل الديمقراطي الاجتماعي من أجل عقد اجتماع.

مشاركة المرأة وأفراد الأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة وأفراد الأقليات في العملية السياسية، وشاركت النساء والأقليات فعلا. يتطلب القانون من الأحزاب ضمان أن تكون 30 في المائة على الأقل من المرشحين على قوائمهم الانتخابية نساء.

القسم 4. الفساد وانعدام الشفافية في الحكومة:

واصلت السلطات حملة مكافحة الفساد ضد مسؤولين سياسيين وعسكريين وأمنيين، بالإضافة إلى كبار رجال الأعمال من عهد بوتفليقة.

ينص القانون على عقوبات جنائية بالسجن لمدة تتراوح ما بين سنتين و10 سنوات جراء فساد رسمي، ولكن الحكومة لم تتنفيذ القانون بشكل كامل. وظل الفساد يمثل مشكلة، وتورط مسؤولون في بعض الأحيان في ممارسات فساد دون عقاب، على الرغم من أن إدارة تبون أكدت على استئصال الفساد.

الجزائر

الفساد: عدلت الحكومة وألغت عدة مواد في قانون الإجراءات الجزائية لتعزيز تشريع مكافحة الفساد. وفي ديسمبر 2019، اعتمدت الحكومة تعديلات جديدة تهدف إلى حماية الأموال العامة من خلال إجراءات جزائية وإزالة القيود المفروضة على الشرطة القضائية.

ألغت الحكومة قسم القانون الجنائي الذي ينص على أن مجلس إدارة المؤسسة المعنية هو الوحدة التي يحق لها توجيه تهم تتعلق بالسرقة أو الاحتيال أو فقدان الأموال العامة والخاصة ضد "المسيرين الاقتصاديين" في القطاع العام.

ألغت الحكومة أربع مواد تتضمّن الإجراءات الجزائية المتعلقة بجرائم الأموال العامة، ودور جهاز الأمن العسكري والشرطة القضائية في هذه التحقيقات.

عدلت الحكومة القوانين لتوضيح رقابة الشرطة القضائية. وحدّت النصوص السابقة من قدرة الشرطة القضائية على التحقيق بفعالية في قضايا الفساد والجرائم الجزائية الأخرى. ينص القانون على الحماية القانونية، وبالتالي الإفلات من العقاب، لرؤساء المؤسسات الاقتصادية.

في الفاتح من جويلية، حكمت محكمة سيدي محمد على كل من الوزراء الأولين السابقين أحمد أويحيى وعبد المالك سلال بالسجن 12 سنة بعد إدانتهما بتهم فساد. وتضمنت قضائاهما تمويلاً غير قانوني للحملات الانتخابية خلال الحملات الرئاسية لبوتفليقة. في نفس الإجراءات، أدانت المحكمة ثمانية وزراء سابقين آخرين في عهد بوتفليقة وحكمت عليهم بالسجن لمدد تترواح بين سنتين و20 سنة.

في الفاتح من جويلية، حُكم على رجل الأعمال علي حداد بالسجن لمدة 18 سنة بتهمة "الحصول على امتيازات ومزايا وصفقات عمومية" وإهار المال العام. صادرت المحكمة أصول حداد وحكمت على أربعة من أشقاءه بالسجن لمدة أربع سنوات لكل منهم. في 3 نوفمبر، خفت محكمة استئناف بالجزائر العاصمة من عقوبة سجن حداد إلى 12 سنة، وأفرجت عن جزء من أصوله التي سبقت مصادرتها، وألغت إدانة أشقاء حداد الأربع.

في أفريل، حكمت المحاكم على المدير العام السابق للشرطة عبد الغني هامل ، المحتجز منذ جويلية 2019 ، بالسجن لمدة 15 سنة بتهم فساد. استخدم هامل منصبه للحصول على أراضٍ وعقارات له ولأسرته في تلمسان ووهران وتيبازة والجزائر العاصمة.

الإفصاح المالي: ينص القانون على أنه يجب على جميع المسؤولين الحكوميين المنتخبين والمسؤولين المعينين بموجب مرسوم رئاسي أن يعلنوا عن أصولهم في الشهر الذي يبدؤون فيه عملهم، وهل هناك تغيير جوهري في

ثروتهم أثناء تواجدهم في منصبهم، وفي نهاية فترة ولايتهم. قلة هم المسؤولون الحكوميون الذين صرحوا بثروتهم الشخصية للجمهور، ولم يكن هناك إنفاذ معروف للقانون.

في 29 جويلية، أقال تبون وزير العمل أحمد شوقي فؤاد عاشق يوسف. وعلى الرغم من أن تبون لم يذكر سبب إقالة عاشق يوسف إلا أن تقارير صحفية ذكرت أنه لم يعلن عن ممتلكاته في الخارج.

القسم 5. الموقف الحكومي بشأن التحقيق الدولي وغير الحكومي في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان:

تعمل مجموعة متنوعة من الجماعات المحلية لحقوق الإنسان مع درجات متفاوتة من القيود والتعاون الحكوميين. ويشترط القانون على جميع الجمعيات المدنية التقدم بطلب للحصول على الإذن للنشاط. وفي نهاية العام، بقيت عدة جمعيات مدنية رئيسية غير معترف بها ولكن الحكومة متسامحة معها.

وحافظت منظمة العفو الدولية على مكتب لها وقدمت بنشاط تقارير عن قضايا حقوق الإنسان، لكنها لم تحصل على ترخيص رسمي للنشاط من وزارة الداخلية. تافت منظمة العفو الدولية ترخيصاً لفتح حساب بنكي على الرغم من أن المنظمة تتضرر وثائق نهائية من الحكومة لفتح الحساب.

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تجدد اعتماد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلا أن المنظمة أعضاء في جميع أنحاء البلاد، وتلقت تمويلاً مستقلاً، وكانت واحدة من أكثر الجماعات المستقلة نشاطاً في مجال حقوق الإنسان. وكان للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وهي منظمة منفصلة ولكنها مرخصة مقرها في قسنطينة، أعضاء في جميع أنحاء البلاد يرصدون قضايا فردية.

الأمم المتحدة أو الهيئات الدولية الأخرى: وجهت الحكومة دعوة إلى الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في 2014 ومرة أخرى في 2015، غير أنه لم تحدث أية زيارة.

في 2013، حضر ممثلو الحكومة جلسة مع فريق الأمم المتحدة العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وسجلت الحكومة رسمياً 3200 حالة اختفاء قسري خلال التسعينيات ولاحظت أن العائلات لا تزال غير راضية عن رد الحكومة الرسمي بشأن اختفاء أفراد أسرهم. وذكرت الحكومة أن الفريق العامل كان مكلفاً بمعالجة الأسئلة التي طرحتها عائلات "الأشخاص المختفين". وذكرت وزارة الشؤون الخارجية أن الفريق العامل أخذ دور هيئة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، الذي هو خارج نطاق صلاحياته ويتعارض مع دستور البلاد. وأضافت وزارة الشؤون الخارجية أنها وجهت دعوات إلى الفريق العامل في 2014 ومرة أخرى في 2015، لكن القيود المالية والجدول الزمني للأمم المتحدة أخروا زيارتهم. زعمت وزارة الشؤون الخارجية أن الأمم المتحدة لن تكون قادرة على الزيارة حتى 2023 على الأقل بسبب استمرار المشاكل المالية والجدولة.

انضمت البلاد إلى مجلس حقوق الإنسان في 2014، لكنها واصلت رفض طلبات الزيارة من طرف المقررين الخاصين للأمم المتحدة حول حالات الإعدام خارج نطاق القضاء (التي تبقى عالقة منذ سنة 1998) وبشأن مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان (تبقى عالقة منذ سنة 2006)، كما رفضت طلبات الزيارة من طرف الفريق العامل التابع للأمم المتحدة بخصوص الحبس التعسفي (معلق منذ سنة 2009)، وفريق خبراء مالي التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنى بالعقوبات (منذ 2016). وذكرت وزارة الشؤون الخارجية أنه حتى خلال التسعينيات، لم تسجل البلاد العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، لكن التصور دفع العديد من مجموعات حقوق الإنسان إلى طلب مقررين خاصين.

وقالت وزارة الشؤون الخارجية إنها تتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في قضايا وتقارير حقوق الإنسان، وأفادت أنه خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير في سنة 2017، قبلت الدولة 179 من أصل 218 توصية من توصيات الأمم المتحدة.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: كان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان استقلالية في الميزانية ومسؤولية دستورية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، والتعليق الرسمي على القوانين التي اقترحتها الحكومة، ونشر تقرير سنوي يرفع إلى الرئيس والوزير الأول ورئيسي غرفتي البرلمان، يصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريراً للجمهور. أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنه تم تمثيله في 1548 بلدية وخمس مندوبيات جهوية تقع في الشلف وبسكرة وسطيف وبشار وبجاية.

أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن كوفيد-19 أعاد أنشطته، وأشار مع ذلك أنه قام خلال العام بما يلي: تقييم حق الأطفال في التعليم؛ الاستفسار عن مطالبات المعلمين المتعلقة بالرواتب؛ عقد ندوات عبر الإنترنت مع شبكات حقوق الإنسان العربية والإفريقية؛ إجراء زيارات للسجون؛ والعمل على مسائل المهاجرين المتعلقة بالصحة والصحة الوقائية في وقت الجائحة. بين الفاتح من جانفي والواحد والثلاثين من أوت، أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تلقى 380 شكوى، بينما كان العدد 687 شكوى في 2019، لكنه لم يحدد عدد الشكاوى التي حقق فيها. أفاد ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المنظمة ركزت خلال العام على ظروف السجون (لا سيما في سياق كوفيد 19)، وعلى الفئات السكانية الهشة (المهاجرون وكبار السن على وجه التحديد)، والعمال اليوميين، والمقررات الدستورية.

حافظت الحكومة أيضاً على تعاونها مع جمعية الهلال الأحمر الجزائري، وهي منظمة تطوعية إنسانية محلية معترف بها رسمياً من قبل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. يتعاون الفريق المحلي مع وزارة

الجزائر

الصحة، ويقدم المساعدة الطبية والتحليلات للفئات الهشة، بما فيها اللاجئين والمهاجرين. يشجع الهلال الأحمر الجزائري أيضا التسامح عبر الفعاليات الثقافية التي تدعم المهاجرين، مثل الأحداث المتعلقة بعيد الميلاد، والعمل على حماية فئة الأطفال الهشة، وتوزيع المواد الغذائية والتوريدات من أجل التعليم والصحة الوقائية.

القسم 6. التمييز، الإساءات المجتمعية، والاتجار بالأشخاص

النساء

الاغتصاب والعنف المنزلي: يجرم القانون الاغتصاب ولكنه لا يتناول الاغتصاب الزوجي بشكل خاص. وتتراوح أحكام السجن المتعلقة بالاغتصاب بين خمس و10 سنوات، وعلى الرغم من ندرة الإبلاغ عن الجرائم الجنسية بسبب الأعراف الثقافية إلا أن السلطات قامت عموما بإنفاذ القانون. يسمح حكم في قانون العقوبات لشخص بالغ متهم "باغتصاب قاصر" بتجنب الملاحقة القضائية إذا تزوج من ضحيته فيما بعد وإذا لم يكن في الجريمة عنف أو تهديدات أو احتيال. وينص القانون على أحكام بالسجن لمدة سنة إلى السجن مدى الحياة على كل من تسبب طواعية في إيهامه أو ضرب زوجته". كما أدخل القانون أيضا عقوبات على العنف اللفظي والنفسي والاعتداء الجنسي والتحرش وهتك العرض.

لا يزال العنف المنزلي يمثل مشكلا اجتماعيا على نطاق واسع. وينص القانون على أنه يتعين على الشخص الذي يدعي الإساءة في المنزل أن يزور "طبيبا شرعا" لإجراء فحص لتوثيق الإصابات وأن على الطبيب أن يحدد أن الضحية عانى من إصابات جعلته "عاجزا" لمدة 15 يوما.

في الثلاثي الأول من العام، أفادت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة عن تسجيل 260 حالة عنف ضد المرأة، وهذا تراجع بعدها كان عدد الحالات 1,734 في سنة 2019. وتقدم وزارة التضامن الرعاية النفسية والتوجيه والدعم الإداري والقانوني من خلال مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن الموجودة في جميع ولايات البلاد. أفادت المديرية العامة للأمن الوطني أن هناك 6121 شكوى تتعلق بالعنف ضد المرأة.

ووفقا لإحصائيات الجماعات المدافعة عن المرأة المنشورة في الصحافة المحلية، تموت ما بين 100 و200 امرأة كل سنة بسبب العنف العائلي. احتقظت الحكومة على مأويين جهويين للمرأة وانتهت من بناء مأوى ثالث في عنابة، وقالت إنه سيدخل الخدمة عند نهاية السنة . وساعدت هذه المأوي في 300 حالة عنف ضد المرأة خلال سنة

2019. قام مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، وهو شبكة من المنظمات المحلية التي تعمل على ترقية حقوق المرأة، بإدارة مراكز الاتصال في 15 ولاية.

أبلغت فيميسيد الجزائر، وهي مجموعة مدافعة عن المرأة تتبع الجرائم ضد النساء، عن مقتل 38 امرأة بسبب جنسهن في البلاد منذ بداية السنة.

في شهر أفريل، أفادت وسائل الإعلام بوقوع العديد من الجرائم ضد النساء. في بوزريعة، أطلق ضابط شرطة النار على زوجته وقتلها أمام أطفالهما الأربع. وفي الزهانة، ألقى رجل بزوجته من نافذة شقتهم بالطابق الثاني. وفي غليزان، طعن رجل عمره 25 سنة والدته. توفيت النساء في هذه الحالات الثلاث واعتقلت الشرطة الجناة وقضياهم لا تزال معلقة.

في أكتوبر، اختطفت شيماء سعدو، البالغة من العمر 19 سنة، واغتصبت وقتلتها. اعتقلت السلطات مشتبها به اعترف بقتل سعدو. وكان المشتبه به قد قضى ثلاث سنوات في السجن بعد أن أدانته السلطات بالاعتداء الجنسي والترصد لسعدو عندما كانت تبلغ من العمر 15 سنة. احترقت رفات سعدو لدرجة يصعب التعرف عليها.

خلال السنة، تلقت شبكة وسيلة، مجموعة مدافعة عن المرأة، 200 حالة عنف منزلي. وذكرت شبكة وسيلة أن المعلومات المتعلقة بالعنف المنزلي لا تزال شحيحة وأن السلطات العمومية لم تقدم إحصائيات دقيقة عن العنف ضد المرأة منذ 2012. وأشارت شبكة وسيلة إلى أن هذا الرقم هو جزء بسيط من الحالات الفعلية لأن ضحايا العنف المنزلي نادراً ما يبلغون السلطات بالعنف وبسبب بند العفو المنصوص عليه في قانون العقوبات. وتنص المادة على أنه إذا سامحت الضحية المعتدي، تتوقف الدعوى القانونية. ذكرت شبكة وسيلة مواقف تذهب فيها الضحية إلى الشرطة للإبلاغ عن حادثة عنف منزلي، ويُقنع أفراد الأسرة الضحية بمسامحة المعتدي، مما يؤدي إلى عدم توجيه أي تهم.

أبلغت شبكة وسيلة عن 16 جريمة ضد النساء خلال الحجر الصحي. وفقاً للمنظمة غير الحكومية، من المحتمل أن يكون الرقم أعلى من ذلك بكثير إذ لم يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات. أعربت المجموعات النسائية عن مخاوفها بشأن عواقب الحجر الصحي. وأصدرت المنظمة غير الحكومية نساء جزائريات من أجل التغيير نحو المساواة بياناً يسلط الضوء على زيادة العنف الأسري ضد المرأة. ودعت منظمة نساء جزائريات من أجل التغيير نحو المساواة السلطات إلى تنفيذ تدابير طارئة لحماية النساء من العنف.

أطلقت ناشطتان في مجال حقوق المرأة، وئام أراس ونريمان مواسي، مبادرة على فيسبوك بعنوان "فمينسيد الجزائر" لتتبع الجرائم ضد النساء في الجزائر.

حتى 18 أوت، وقفت الناشطتان 36 جريمة ضد النساء. تهدف المبادرة إلى التعريف بمدى العنف ضد المرأة، وتحديدا العنف الذي يؤدي إلى الوفاة. وبدأت مبادرتهما الدعائية في 2019، بعد أن لاحظتا التناقض بين الإحصائيات الرسمية وإحصائيات المنظمات غير الحكومية، وكانت الأخيرة تقريرا ضعف ما أعلنته السلطات.

حافظت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة على مراكز اتصال وجلسات استشارية طوال فترة الحجر الصحي أثناء كوفيد-19. وتلقت شبكة وسيلة ما معدله 70 مكالمة في الأسبوع منذ بدء الحجر الصحي في مارس، بينما كانت تتلقى عادة ما معدله 20 مكالمة في الأسبوع.

ينص القانون على عقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة و20 سنة على العنف المنزلي وحبس من ستة أشهر إلى سنتين بالنسبة للرجال الذين يحجبون ممتلكات أو موارد مالية هي من ملك لزوجاتهم.

في سنة 2018، أطلقت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قاعدة بيانات إدارية باسم أمان لجمع المعلومات حول العنف ضد المرأة. تستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المعلومات التي تم جمعها لمساعدة الحكومة في تطوير برامج هادفة لدعم وحماية المرأة في المواقف الضعيفة، بما فيها العنف، كجزء من أحد برامجها التي تموّلها الحكومة البلجيكية. أفادت الحكومة أنها تستخدم البيانات لتحديد أنماط العنف ضد المرأة، لاسيما جمع البيانات عن الأوضاع الأسرية وأنواع العنف والعلاقة مع الجناء. أظهرت بيانات أمان لسنة 2019 أن النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 36 و50 سنة يمثلن 47 بالمائة من الحالات المبلغ عنها؛ وتمثل النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 19 و35 سنة 30 في المائة من الحالات؛ والجناء الأكثر شيوعا هم أزواج النساء.

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وبترها: لم يمارس هذا عموما في البلاد غير أنه كان حاضرا على نطاق واسع بين مجتمعات المهاجرين في القطاعات الجنوبية، لا سيما بين مجموعات المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. وفي حين أن هذا الانتهاك يعتبر جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 25 سنة، لم ترد تقارير عن أي إدانات متصلة بهذا الانتهاك، ولا أية تصريحات رسمية، من زعماء دينيين أو علمانيين، تحظر هذه الممارسة. التحرش الجنسي: يُعاقب على التحرش الجنسي بالسجن لمدة تتراوح ما بين سنة وستين وغرامة مالية؛ وتتضاعف العقوبة على جريمة ثانية. وأفادت مجموعات نسائية بأن معظم حالات التحرش المبلغ عنها وقعت في مكان العمل.

الحد القسري من الزيادة السكانية: لم ترد أية تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي من جانب السلطات الحكومية.

التمييز: على الرغم من أن الدستور ينص على المساواة بين الجنسين، إلا أن العديد من جوانب القانون والممارسات الاجتماعية التقليدية اتسمت بالتمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، دعا بعض الأفراد المتدينين إلى قيود على سلوك المرأة، بما فيها حرية التنقل. يحظر القانون على المرأة المسلمة الزواج من غير المسلمين، على الرغم من أن السلطات لم تنفذ هذا الحكم دائماً.

يمكن للمرأة أن تلتزم الطلاق بسبب الخلافات التي لا مجال للصلح فيها أو لمخالفة اتفاق تم وضعه قبل الزواج. وفي حالة الطلاق، ينص القانون على أن تحفظ الزوجة بمسكن الزوجية حتى يبلغ الأطفال سن 18 سنة. تمنح السلطات عادة حضانة الأطفال للأم، غير أنها قد لا تتخذ قرارات بشأن تعليم أو إخراج الأطفال من البلد دون إذن الأب. أنشأت الحكومة صندوق المطلقات اللائي أخفقت أزواجهن السابقون في دفع نفقة الأطفال.

ويؤكد القانون على الممارسة الدينية القائمة على السماح للرجل بالزواج لما يصل إلى أربع زوجات. ولا يسمح القانون بتعدد الزوجات إلا بناء على موافقة الزوجة الأولى وتحديد القاضي لقدرة المالية للزوج على الإنفاق على الزوجة الإضافية. ولم يتضح ما إذا كانت السلطات اتبعت القانون في جميع الحالات لكون السلطات المحلية تحلت بكثمان كبير ولكون الحكومة لا تحافظ بإحصائيات وطنية.

عانت النساء من التمييز في مطالبات الميراث، ويحق لهن الحصول على حصة أصغر من التركة مقارنة مع الأولاد الذكور أو إخوة الزوج المتوفى. ولم يكن للمرأة في كثير من الأحيان سيطرة حصرية على الأصول التي تملكها قبل الزواج أو التي اكتسبتها.

ويجوز للمرأة أن تملك أعمالاً تجارية، وأن تبرم عقوداً، وأن تعمل مهناً مماثلة لتلك التي يعملها الرجل. تمنت المرأة حقوق متساوية لحقوق الرجل فيما يخص بملكية العقارات وأُدرجت في سندات الملكية مالكات للعقارات نساء.

الأطفال

تسجيل المواليد: يجوز للأب نقل الجنسية والمواطنة. وبموجب القانون فإن الأطفال المولودين لأب مسلم مسلمون، بغض النظر عن دين الأم. ولم يفرق القانون بين الذكور والإناث في تسجيل المواليد.

في 8 أوت، غير الوزير الأول إجراءات الاعتراف بالأطفال المولودين لأب مجهول. ينص المرسوم على أنه يجب تقديم الطلبات عن طريق وزارة العدل. وينص المرسوم أيضا على أنه "يجوز للشخص الذي تبني بصفة قانونية طفل مولودا لأب مجهول أن يقدم طلبا نيابة عن هذا الطفل ولصالحه، إلى النائب العام من أجل تغيير لقب الطفل وجعله مطابقة لقبه". إذا كانت والدة الطفل معروفة وعلى قيد الحياة، فيجب أن توافق حتى يُغير اللقب. يمكن للمولودين في الخارج تقديم طلب في المركز дипломاسي أو القنصلي لمكان إقامتهم.

إساءة معاملة الأطفال: اعتبرت إساءة معاملة الأطفال غير قانونية ولكنها لا تزال مشكلة خطيرة خصصت لها الحكومة موارد واهتمامًا متزايدًا. كلفت لجنة وطنية بمتابعة وإصدار تقرير سنوي حول حقوق الطفل. ودعت الحكومة المنظمة القطرية غير الحكومية، شبكة الدفاع عن حقوق الطفل. وقالت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة أن الحكومة تدخلت في الثلاثي الأول من العام في 887 حالة تعريض للأطفال للخطر.

لا تتعاقب القوانين التي تحظر اختطاف الوالدين للأولاد الأمهات على نحو مختلف عن الآباء. ويشمل عقاب الخاطفين المدانين عقوبة الإعدام.

في شهر أوت، قالت مريم شرفي، رئيسة الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة أن الرقم الأخضر المجاني لمنظمتها تلقى 1480 بلاغا يتعلق بانتهاكات حقوق الأطفال. وأضافت أن 500 مكالمة تم تلقّيها خلال فترة حظر التجول الإلزامي بسبب كوفيد-19. قدرت شرفي أن الخط الأخضر يتلقى 10,000 مكالمة يوميا، معظمها لطلب معلومات أو توضيح حول ماضي محدد تتعلق بإساءة معاملة الأطفال.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانونية الأدنى للزواج هي 19 سنة لكل من الرجل والمرأة، ولكن يجوز للقاصرين الزواج بموافقة الوالدين، بغض النظر عن الجنس. ويحظر القانون علىولي إرغام القصر تحت رعايتهم على الزواج ضد إرادة القاصر. وطلبت وزارة الشؤون الدينية من الأزواج تقديم شهادة زواج صادرة عن الحكومة قبل السماح للأئمة بإجراء مراسيم الزواج الديني.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون الحث على الدعارة وينص على أحكام بالسجن تتراوح ما بين 10 و 20 سنة عندما ترتكب الجريمة ضد قاصر دون سن 18 سنة. سُئل ممارسة الجنس برضاء الطرفين هي 16 بموجب القانون. وينص القانون على عقوبة السجن بين 10 و 20 سنة للاغتصاب عندما تكون الضحية قاصرا. قالت المديرية العامة للأمن الوطني أنه كان هناك 1,443 طفل ضحية إساءة معاملة.

أنشأ القانون مجلسا وطنيا لمعالجة قضايا الأطفال يمنح القضاة سلطة سحب الأطفال من بيت يتسبب له بالإساءة،

ويسمح للأطفال المعتدى عليهم جنسياً بالإدلاء بشهادتهم على أشرطة الفيديو بدل الإدلاء بها في المحكمة.

الاختطاف الدولي للأطفال: ليس البلد طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. انظر التقرير السنوي لوزارة الخارجية بشأن اختطاف الأطفال من طرف الوالدين على الصعيد الدولي، على الرابط التالي:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/international-parental-child-abduction/providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>

معاداة السامية:

عدد السكان اليهود في البلد يقل عن 200 شخص.

أفاد زعماء دينيون وقادة للمجتمع المدني بأن المجتمع اليهودي واجه عقبات غير رسمية قائمة على الهوية الدينية في التشغيل لدى الحكومة بالإضافة إلى صعوبات إدارية عند العمل مع ال碧روقراطية الحكومية.

الاتجار بالأشخاص:

انظر تقرير وزارة الخارجية بشأن الاتجار بالأشخاص على الرابط :

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة:

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة على الرغم من أن الحكومة لم تتفز دائمًا هذه الأحكام بفعالية (انظر القسم 7، حقوق العمال).

قدمت وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة بعض الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية، على الرغم من أن كثيرة من هذه المنظمات غير الحكومية ترى أن مثل هذا الدعم المالي لا يمثل سوى جزء صغير من ميزانياتها. قدمت الحكومة منحاً للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين سجلوا أنفسهم.

قالت وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة بأنها أدارت 238 مركزاً في مختلف أنحاء البلاد في 2019، ووفرت هذه المراكز الدعم للأشخاص من ذوي الإعاقة العقلية أو السمعية أو البصرية أو البدنية.

كافح العديد من الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة للحصول على أجهزة مساعدة ولاحظوا أن الديوان الوطني لأعضاء المعوقين الاصطناعية ولوائحها ليس له وجود في جميع الولايات.

وقالت الوزارة إنها عملت بالتنسيق مع وزارة التربية لدمج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية لتعزيز إدماجهم. وظلت معظم برامج الوزارة الموجهة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في المراكز الاجتماعية الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة عوض أن تكون في المؤسسات التعليمية الرسمية. وأفادت المنظمات

التي تدافع عن حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بأن هؤلاء الأطفال نادراً ما التحقوا بالمدرسة بعد المرحلة الثانوية. وافتقرت كثيرون من المدارس للمعلمين المدربين على العمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مما هدد إمكانية نجاح الجهود الرامية إلى إلهاق ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس العمومية.

واجه العديد من ذوي الاحتياجات الخاصة تحديات في التصويت بسبب مراكز التصويت التي تفتقر إلى الميزات التي يمكن الوصول إليها.

أعمال العنف والتمييز، وأشكال الإساءة الأخرى القائمة على الميل الجنسي والهوية الجنسانية:

يجرم القانون العلاقات الجنسية المثلية التي تم برضاء الطرفين من الرجال أو النساء والمس بالأخلاق العامة، مع عقوبات تشمل السجن ما بين ستة أشهر وثلاث سنوات وغرامة مالية. كما ينص القانون أيضاً على عقوبات تشمل السجن من شهرين إلى سنتين وغرامة مالية على أي شخص يدان بارتكاب " فعل جنسي مثلي ". وإذا كان هناك قاصر طرفاً في الحادث، قد يواجهه الراشد السجن لمدة تصل إلى ثلاثة سنوات وغرامة مالية. وأفاد نشطاء من المثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، المتحولين جنسياً وثنائيي الجنس بأن الصياغة المبهمة للقوانين التي تجرم "الأفعال المثلية" و "الأفعال المنافية للفطرة" سمحت باتهامات واسعة النطاق أسفرت عن توقيفات متعددة بسبب العلاقات الجنسية بالتراضي من نفس الجنس، ولكن لم تحدث متابعات قضائية معروفة خلال السنة.

وعلى الرغم من أن كون الشخص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس لا يعد بذاته جريمة، إلا أن هؤلاء قد يواجهون مقاضاة جنائية بموجب الأحكام القانونية المتعلقة بالبغاء، والفحش العلني، والارتباط بأفراد سينئين. أفادت المنظمات غير الحكومية أن القضاة أصدروا أحكاماً أشد صرامة على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس على الجرائم المذكورة أعلاه مقارنة بالأشخاص الذين ليسوا من هؤلاء. ذكرت منظمة غير حكومية أن الرجال من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس كانوا مستهدفين أكثر من النساء.

لا يوسع القانون الحماية ضد التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو التعبير عن الجنس أو الخصائص الجنسية لتشمل الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس. أكد المسؤولون أن القانون يشمل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس، من خلال التشريع المدني العام وقانون حقوق الإنسان. لم يتخد المسؤولون الحكوميون تدابير خاصة لمنع التمييز ضد الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس، وواجه هؤلاء التمييز في الحصول على الخدمات الصحية مثل فترات الانتظار الطويلة، ورفض العلاج، والفضح. واحتضنت بعض المنظمات بقائمة بالمستشفيات "الصديقة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس"، كما قامت عدة منظمات غير حكومية بتشغيل عيادات متنقلة مخصصة للفئات المجتمعية الهشة. قالت

الجزائر

المنظمات غير الحكومية أن المستخدمين رفضوا توظيف الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والتحولين جنسياً وثنائي الجنس، ولا سيما الرجال الذين يُنظر إليهم على أنهما مختلفون. أفاد أفراد من الفئة المجتمعية أن الحصول على المساعدة القانونية كان أيضاً بمثابة تحدي بسبب تمييز مماثل.

في 24 جويلية، اعتقلت قوات الدرك الوطني لقسنطينة 44 شخصاً لدعمهم زواج المثليين. وفي 3 سبتمبر، أدانت السلطات 44 شخصاً بسبب علاقات جنسية مثلية، والفحش العلني، وتعریض الآخرين للأذى بخرق إجراءات الحجر الصحي المتعلقة بكوفيد-19. حُكم على رجلين بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وغرامة مالية، وحُكم على الآخرين بسنة واحدة مع وقف التنفيذ.

في شهر فيفري، شارك رجال حفل زفافهما على وسائل التواصل الاجتماعي. عقب المنشور، اعتقلت السلطات الأمنية لتبسة الرجلين، واتهمتهما بـ"عرض صور فاضحة للجمهور، وارتكاب فعل الشذوذ الجنسي في الأماكن العامة، وحيازة المخدرات".

خلال السنة، نظمت المنظمات غير الحكومية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والتحولين جنسياً وثنائي الجنس مؤتمرات افتراضية. وأفادت المنظمات غير الحكومية عن مضائقات حكومية، بما فيها التهديد بالسجن.

وصمة العار الاجتماعية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

حالت وصمة العار الاجتماعية الشديدة تجاه الفئات الهشة التي هي أكثر من ترکز فيها فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، أي العاملين في تجارة الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال و متعاطي المخدرات، دون إجراء الفحوصات لهذه المجموعات. وقالت الحكومة أنها لم تتخذ تدابير خاصة من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته في مجموعات المثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، المتحولين جنسياً وثنائي الجنس. أفاد أعضاء من فئة المثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، المتحولين جنسياً وثنائي الجنس في البلاد أن الوقاية السابقة للتعرض غير متوفرة.

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، كانت البلاد على وشك تحقيق هدف برنامج الأمم المتحدة المشترك الرامي لتحقيق نسبة 90 في المائة، مع معرفة 84 في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. تعتبر منظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من استجابة المنطقة لفيروس نقص المناعة البشرية، وتدعوا إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والتمويل. تشمل العديد من منظمات المجتمع المدني أفراداً مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، مما يساعد هذه المنظمات في الوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية.

اجتمعت اللجنة الوطنية لمكافحة السيدا التابعة للحكومة خلال السنة. وجمعت اللجنة مختلف الفاعلين في الحكومة والمجتمع المدني لمناقشة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

خلالجائحة كوفيد-19، صرّح بروفسور في مستشفى الهادي فليسي، المستشفى الرئيسي للأمراض المعدية في الجزائر العاصمة، أن سيارات الإسعاف كانت تقدم أدوية لمرضى الإيدز لتقليل تعرّضهم لكورونا.

القسم 7. حقوق العمال:

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في التفاوض الجماعي:

يتتيح الدستور للعمال الانضمام إلى نقابات وتشكيل نقابات من اختيارهم بشرط أن يتمتعوا بالمواطنة. وقد صادق البلد على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والمفاوضة الجماعية ولكنه أخفق في سن التشريعات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات بالكامل.

ويتطلب القانون أن يحصل العمال على موافقة الحكومة لتشكيل نقابة، ويجب على وزارة العمل الموافقة على طلب النقابة أو رفضه في غضون 30 يوما. ولتأسيس نقابة، يجب أن يكون مقدم الطلب جزائرياً بالولادة أو أن يكون قد حصل على الجنسية الجزائرية لمدة 10 سنوات. وينص القانون أيضاً على إنشاء نقابات مستقلة على الرغم من أن عضوية النقابة يجب أن تمثل 20 في المائة على الأقل من اليد العاملة في المؤسسة. وللنوابات الحق في تكوين الاتحادات أو الكونفراليات والانضمام إليها، واعترفت الحكومة بأربع كونفراليات. ويجوز للنوابات أن تجند أعضاء في مكان العمل. ويحظر القانون التمييز من جانب المستخدمين ضد أعضاء النوابات ومنظميها، ويوفر آليات لحل شكاوى نوابات العمال من ممارسات المستخدمين المناوئة للنوابات.

ويتيح القانون للنوابات الانتماء إلى هيئات العمل الدولية وتطوير العلاقات مع مجموعات العمل الأجنبية. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين (إعـ ج)، الذي يمثل أغلبية العاملين في القطاع العام، هو فرع من كونفرالية النوابات الدولي. ومع ذلك، يحظر القانون على النوابات الارتباط بالأحزاب السياسية وتلقي الأموال من مصادر أجنبية. خُولت المحاكم بحل النوابات التي تمارس أنشطة غير مشروعة. ويجوز للحكومة أن تلغى الوضع القانوني للنوابة إذا رأت السلطات أن أهدافها تتعارض مع النظام المؤسساتي القائم أو النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو القوانين أو التنظيمات المعهود بها.

ويكفل القانون الحق في المفاوضة الجماعية لجميع النوابات، وأتاحت الحكومة ممارسة هذا الحق للنوابات المرخص لها. ومع ذلك، ظل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الاتحاد الوحيد المرخص بالتفاوض على اتفاقيات المفاوضة الجماعية خلال الاجتماعي السنوي ثلاثي الأطراف. يمكن للنوابات المرخصة الأخرى أن تتفاوض مع وزارات معينة لكنها مستبعدة من الاجتماع الثلاثي.

يكفل القانون الحق في الإضراب، وقد مارس العمال هذا الحق بشروط. ويتطبق الإضراب الاقتراع السري من اليد العاملة بأكملها، وعلى قرار الإضراب أن يكون محل موافقة من طرف أغلبية العمال المقترعين في جمعية عامة.

ويجوز للحكومة أن تقييد الإضرابات لعدد من الأسباب تشمل الأزمة الاقتصادية أو عرقلة الخدمات العامة أو احتمال القيام بأعمال تخريبية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحصل جميع النظاهرات العامة، بما فيها الاحتجاجات والإضرابات، على الموافقة الحكومية المسقبة. وطبقاً للقانون، يجوز للعمال الإضراب فقط بعد 14 يوماً من بدء جهود التسوية أو الوساطة الإلزامية. وقد عرضت الحكومة في بعض الأحيان التوسط لحل النزاعات. وينص القانون على أن القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال الوساطة ملزمة للطرفين. وإن لم يتوصل إلى اتفاق من خلال الوساطة، يجوز للعمال الإضراب بصورة قانونية بعد التصويت على ذلك بالاقتراع السري. ويفرض القانون أن يتم الإبقاء على حد أدنى من الخدمات العامة الضرورية إنشاء الإضرابات التي يقوم بها العاملون في قطاع الخدمات العامة، وللحكومة سلطة قانونية واسعة لتسخير الموظفين الحكوميين. وشملت قائمة الخدمات الأساسية البنوك والإذاعة والتلفزيون، وتتراوح عقوبات التوقف غير القانوني عن العمل بين السجن من ثمانية أيام إلى شهرين. يحمي القانون أعضاء النقابة من التمييز أو الإقالة بناءً على أنشطتهم النقابية. ولا تكفي العقوبات المسلطة على مخالفة حقوق أعضاء النقابة لردع المخالفات. ينص القانون على بطلان أية إقالة أو أي عمل توظيفي آخر قائم على التمييز ضد أعضاء النقابة.

أكدت الحكومة على أن 91 نقابة و47 منظمة أرباب العمل كانت مسجلة، وهو نفس الرقم المصرح به في 2019. سجلت الحكومة 11 نقابة جديدة ما بين جانفي وسبتمبر. وبقيت العديد من نقابات العمال غير معترف بها من طرف الحكومة، وقد حددوا تأخر النظر في الملف والعقبات الإدارية التي تفرضها الحكومة كعقبات رئيسية تحول دون منح الوضع القانوني. ذكرت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية والمعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات أن عملية التسجيل المطولة تعيق بشكل كبير إنشاء نقابات جديدة.

واجهت محاولات النقابات الجديدة لتشكيل اتحادات أو كونفدراليات تحديات مماثلة. وذكر ممثلو النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) أن النقابة واصلت العمل بدون وضع قانوني رسمي.

استمرت الحكومة في رفض الاعتراف بالكونفدرالية العامة المستقلة للعمال الجزائريين (CGATA)، وهي كونفدرالية نقابية مستقلة تشمل نقابات ولجان من القطاع العام والقطاع الاقتصادي. وتضمنت عضوية الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال الجزائريين عدداً من النقابات التي تمثل الإداريين الحكوميين، والموظفين الدبلوماسيين، وموظفي الكهرباء والغاز الحكوميين، وأساتذة الجامعات، وعمال النقل العام والبريد، والمحامين. وشملت الكونفدرالية أيضاً المهاجرين في العالمين

في ديسمبر 2019، أغلقت السلطات مكاتب الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال الجزائريين واعتقلت وسجنت عضواً تفيذياً في الكونفدرالية العامة المستقلة للعمال الجزائريين، قدور شوشة. دعا اتحاد النقابات الدولي إلى الإفراج الفوري عن شوشة، ووصف اعتقاله بأنه "انتهاك صارخ لالتزامات الجزائر باحترام حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها" و "اتهام مقلق للغاية لمن هم في السلطة".

وواجهت النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية وغيرها من النقابات المستقلة تدخلًا من جانب الحكومة طوال السنة، بما فيه عرقلة اجتماعات الجمعية العامة ومضائقات الشرطة أثناء احتجاجات الاعتصام. وعلاوة على ذلك، قيدت الحكومة أنشطة النقابات وتشكيل نقابات مستقلة في بعض قطاعات المصالح العمومية الحساسة، مثل البترول والغاز والمواصلات السلكية واللاسلكية. وقال اتحاد النقابات الدولي أن المخالفات القضائية لقادة النقابات قد تضاعفت.

في 11 أوت، قامت شركة نوميلوق، فرع من سيفيتال، بفصل 196 عاملًا في مصنع بجایة. وكان العمال هدفًا لقرارات التسريح بعد سلسلة اضرابات دورية لمدة ثلاثة أيام والتي طالبوا من خلالها الحق في الانضمام إلى نقابة.

بـ حظر العمل الجبري أو الإلزامي

يحظر القانون جميع أشكال العمل الجبري أو القسري. ووردت تقارير من منظمات غير حكومية تفيد بأن مهاجرين غير شرعيين عملوا في بعض الأحيان في عمل جبري وأن حاجتهم إلى العمل يجعل منهم أكثر عرضة للاستغلال. فعلى سبيل المثال، تعرضت المهاجرات ل العبودية الدينية لأنهن يعملن على سداد ديون التهريب من خلال الاستعباد المنزلي، والتسلط القسري، والإكراه على البغاء. ولا تتناسب العقوبات المنصوص عليها بموجب هذا القانون مع العقوبات المنصوص عليها في الاختطاف. وأفادت تقارير أن عمال البناء والعاملين في المنازل كانوا معرضين للخطر. ولم تقم الحكومة بإلغاز القانون بفعالية.

انظر أيضًا تقرير وزارة الخارجية عن الاتجار بالأشخاص على : <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

جـ حظر عمالة الأطفال والحد الأدنى لسن التشغيل:

يحظر القانون عمل القصر في أعمال خطيرة أو غير صحية أو ضارة، أو في عمل يعتبر غير مناسب بسبب الاعتبارات الاجتماعية والدينية، ومع ذلك لم تحدد الدولة بموجب القانون أو التنظيم الوطنيين أشكال العمل التي تشكل خطورة على الطفل. لا تمنع الدولة جميع أشكال العمل الأسوأ للطفل. بموجب القانون، لا يوجد حكم تشريعي يحظر استخدام أو توظيف أو عرض طفل دون سن 18 سنة لإنتاج المخدرات والاتجار بها. الحد الأدنى لسن القانونية للتشغيل هو 16 سنة، ولكن يجوز للأطفال الصغار العمل كمتهنيين بإذن من والديهم أو الوصي القانوني. يحظر القانون على العمال الذين تقل أعمارهم عن 19 سنة العمل ليلا. ومع ذلك، لاحظت منظمة العمل الدولية أن معيار البلد "ليلا" للأطفال هو ثمانية ساعات فقط، أي أقل من 11 ساعة التي أوصت بها منظمة العمل الدولية.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات محددة، ذكرت التقارير أن الأطفال عملوا في الغالب في سوق البيع غير الرسمية،

عادة في اعمال تجارية عائلية. ووردت تقارير منعزلة تفيد بأن الأطفال تعرضوا للاستغلال الجنسي التجاري.

تكلف وزارة العمل بإنفاذ قوانين عمالية الأطفال وتحيل المخالفين إلى وزارة العدل للمقاضاة. إلا أنه لا يوجد مكتب واحد مكلف بهذه المهمة، ولكن جميع مفتشي العمل مكلفوون بإنفاذ القوانين المتعلقة بعمالة الأطفال. وقامت وزارة العمل بعمليات تفتيش وفي بعض الحالات بالتحقيق مع شركات يشتبه في أنها توظف عاملين قصر. في 2019، أجرت مفتشية العمل التابعة للوزارة 124,698 عملية تفتيش وأبلغت عن ايجاد 10 أطفال يعملون بصفة غير قانونية. وعززت وزارة العمل هذا الرقم الضعيف إلى كون أغلب الأطفال يعملون في الاقتصاد غير الرسمي بينما اقتصرت عمليات التفتيش على المؤسسات المسجلة. يجرم قانون حماية الطفل كل من يستغل اقتصاديا طفلا، غير أن هذه العقوبات ليست صارمة بما فيه الكفاية ولا تناسب مع العقوبات المنصوص عليها في جرائم خطيرة أخرى. وكانت ممارسات المتابعة والإنفاذ الخاصة بعمالة الأطفال غير فعالة وأعاقها عدم كفاية عدد المفتشين لفحص الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

تقدّم وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة لجنة وطنية تتّألف من 12 وزارة ومنظمات غير حكومية تجتمع سنويًا لمناقشة قضايا عمالية الأطفال، وحُولت اللجنة اقتراح تدابير وقوانين لمعالجة عمالية الأطفال، فضلاً عن تنظيم حملات تحسيسية.

د. التمييز في التشغيل والوظيفة:

يحظر القانون التمييز في التشغيل والراتب وبيئة العمل، على أساس العمر أو الهوية الجنسية أو الحالة الاجتماعية أو العائلية أو الروابط العائلية أو المعتقدات السياسية أو الإعاقة أو الأصل الوطني أو الانتماء إلى نقابة. يحظر القانون عمل المرأة خلال ساعات معينة من اليوم، ولا يسمح للمرأة العمل في أعمال تعتبر شاقة. بالإضافة إلى الأحكام التشريعية المعمول بها، يجب على المستخدمين التأكد من أن العمل المنوط بالنساء والقصر والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة "لا يتطلب جهدا يفوق قوتهم".

أفادت النساء أنهن يواجهن تمييزا في عروض التشغيل حيث يتم إعطاء عروض العمل إلى المترشحين الذكور الأقل تأهيلًا. وعلى الرغم من أن القانون ينص على أن المرأة يجب أن تحصل على راتب يساوي راتب الرجل إلا أن قادة المنظمات النسائية قالوا بأن التمييز كان شائعا، وأن النساء كن أقل احتمالا لتلقي أجراً متساوياً مقابل عمل أو ترقيات متساوية، لا سيما في القطاع الخاص.

الترم عدد قليل من الشركات بالقانون الذي ينص على تخصيص 1% في المائة من مناصب الشغل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقالت المنظمات غير الحكومية أن الحكومة لم تفرض دفع غرامات للذين لا يلتزمون بالقانون. سلط الحكومة عادة الضوء على جهودها في شهر مارس الذي يصادف اليوم الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة. ومع ذلك، أفادت الوزارة بأنها كثفت الجهود لفرض الحصة التي قدرها 1% في المائة خلال السنة. من جانفي 2019

إلى سبتمبر 2019، أجرت وزارة العمل تدقيقا في 160,218 منظمة ووجدت أن 2,389 شركة لم تحترم حصة 1 في المائة.

لا يحظر القانون بصراحة التمييز في التشغيل على أساس التوجه الجنسي، أو الإصابة بمرض نقص المناعة، أو الدين. ولم تطبق الحكومة القانون بشكل كاف حيث أن التقارير أفادت باستمرار بوجود التمييز، ولا سيما ضد المهاجرين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والذين كانوا يفتقرن لسبل قانونية للتعامل مع ظروف العمل غير المنصفة. كانت النساء والفتيات والشباب من إفريقيا جنوب الصحراء الأكثر هشاشة، حيث تم إغراؤهن بدخول البلاد لقبول مناصب شغل في المطاعم وصالونات الحلاقة، لكنهن أجبرن على العمل في الدعارة أو الانخراط في ظروف أخرى من العمل القسري. وكانت عمليات الجمع والاقتياض إلى التحقيق والطرد الأخيرة الأكبر منذ بداية الجائحة في شهر مارس.

في 9 أوت، أعطى الرئيس تبون للسلطات تعليمية بمتابعة وتقييم التجار الأجانب وأنشطتهم، مع الاستهداف بالخصوص لأنشطة اللاجئين.

احتفظ الرجال بنسبة كبيرة من مناصب السلطة في الحكومة والقطاع الخاص. ونقلت منظمات غير حكومية حالات استغلال فيها شابات مهاجرات غير مرفوقات كعاملات في المنازل وُعرفن على أنهن أُقرضن للأسر لمدة طويلة من أجل العمل في المنازل و/أو تم استغلالهن في الدعارة.

هـ. ظروف العمل المقبولة:

حدد ميثاق اجتماعي ثلاثي الأطراف بين المؤسسات والنقاية الرسمية الحد الأدنى الوطني للأجور في الشهر، والذي هو فوق مستوى دخل الفقر. وفي شهر جوان، أعطى الرئيس تبون تعليمية لوزارة العمل لرفع الحد الأدنى من 18,000 إلى 20,000 دج (140-155 دولار أمريكي) في الشهر. وألغى الالتزامات الضريبية بالنسبة للعمال ضعيفي الدخل.

كان عدد ساعات العمل القياسية في الأسبوع 40 ساعة، تشمل استراحة لمدة ساعة واحدة للغداء يوميا. واعتبرت نصف ساعة الغذاء وقت عمل معرض. وحصل المستخدمون الذين عملوا لفترات تتعدى ساعات العمل الأسبوعية القياسية على زيادة في الأجر ترتفع بصورة تدريجية بدءا من حصولهم على أجر مرة ونصف حتى يصل إلى الضعف، ويعتمد ذلك على معرفة هل تمت الساعات الإضافية في أيام عمل عادية أو عطلة نهاية الأسبوع أو عطلة رسمية.

يتضمن القانون معايير الصحة والأمن المهنيين التي لم تنفذ بالكامل. ولم ترد تقارير معروفة عن إقالة عمال بسبب ابتعادهم عن ظروف عمل خطيرة. وإذا واجه العمال ظروفًا من هذا القبيل، يجوز لهم أن يحتفظوا بحق إعادة التفاوض حول عقدهم، أو اللجوء إلى المحاكم، إذا تعذر ذلك. وفي حين توجد هذه الآلية القانونية، فإن الطلب المرتفع على التشغيل في البلد يعطي امتيازًا للهيئة المستخدمة التي تسعى إلى استغلال المستخدمين. ولا تتيح معايير العمل رسميا تشغيل المهاجرين ولا تشمل العمال المهاجرين بشكل كاف؛ ولذلك كان كثير من مهاجرين أفاريقا جنوب الصحراء الكبرى بسبب الظروف الاقتصادية والمهاجرين من أماكن أخرى الذين كانوا يعملون في البلد في القطاع غير الرسمي، لاسيما في البناء وكعمال في المنازل، عرضة للاستغلال في العمل بسبب عدم تتمتهم بالوضع القانوني.

وطالب الحكومة الهيئة المستخدمة بالتصريح بمستخدميهم لدى وزارة العمل ودفع معاشات الضمان الاجتماعي. ولا تكفي عقوبات عدم الامتثال لردع المخالفات. وقد أتاحت الحكومة للعمال غير المصرح بهم بالحصول على قرض للضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد لوقت الذي قضوه في الاقتصاد غير الرسمي إذا سددوا أية ضرائب مستحقة بعد التسجيل. ولم تنفذ الحكومة القانون بفعالية. لم توظف وزارة العمل عددا كافيا من المفتشين لردع المخالفات.

في 22 مارس، وضعت الحكومة 50 في المائة من موظفيها والعمال في القطاع الخاص في عطلة اجبارية، مراعاة لتدابير الحجر الصحي بسبب كوفيد-19.

وأعطت الحكومة الأولوية في الحصول على عطلة استثنائية للنساء الحوامل واللاتي يرببن أطفالا، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وأولئك الذين يعانون من ضعف صحي. وفي 24 مارس، منحت السلطات عطلة استثنائية للقطاع الخاص.

في 2 أكتوبر، سنت الحكومة قانونا يهدف إلى حماية العمال في مجال الرعاية الصحية بعد ارتفاع "الاعتداءات الشفوية والجسدية" خلال جائحة كوفيد-19. ويعاقب القانون أيضا على أعمال العنف ضد الممتلكات العامة والأجهزة الطبية، مع العقوبة الأقصى بالسجن المؤبد.